



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السابعة والعشرين  
لمجلس النواب الحادي عشر من الدورة العادية الرابعة  
المنعقدة في ٢٨ / رمضان / ١٤١٣ هجرية  
الموافق ٢١ / ٣ / ١٩٩٣ ميلادية.

(الجلد ٣٠)

(العدد ٢٧)

#### جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :-
  - أ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي المبادي .
  - ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان .
  - ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى الرموني .
  - د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين .
  - هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس .

هكذا من الأشغال

## الصفحة

- و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي .  
 ز - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد .  
 ح - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابو فارس .  
 ط - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم خريسات .  
 ك - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله زريقات .
- ٣ - الاقتراحات برغبة :
- ١ - اقتراح برغبة رقم ٦٤ تاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة بشأن مطالبة علاوة صعوبة عمل موظفي مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم ٦٥ تاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ مقدم من سعادة النائب محمد الازايدة بشأن صيانة عدد من المساجد في لواء مادبا .
- ٣ - اقتراح برغبة رقم ٦٦ تاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ مقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور بشأن تزويد قرية الكتيفة / الموقر بالماء والكهرباء .
- ٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ٢٠ تاريخ ١/٣/١٩٩٣ والمتضمن مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ (اعتباراً من المادة ١٨) .
- ٥ - قرار اللجنة الادارية رقم ١٣ تاريخ ١٦/٣/١٩٩٣ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى .
- ٦ - تقرير لجنة التعمينات .
- ٧ - ما يجد من اعمال .
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- \* غابت يوم الاحد القادم الساعة الرابعة مساءً .

## مجلس النواب

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاحد) الموافق ٢٨ / رمضان / ١٤١٣ هجري، الواقع في ٢١/٣/١٩٩٣ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (السابعة والعشرون) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي) الدكتور محمد الزين نائب الرئيس لفترة من الوقت ثم أكمل الجلسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب بأجازة من الاعضاء السادة: سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: السيد عطا الشهران، السيد عيسى الرميوي، السيد احمد الكفاوين، السيد ذيب انيس، السيد فيصل الجازي، الدكتور همام سعيد، الدكتور محمد ابو فارس، السيد ابراهيم خريسات، السيد عبدالله زريقات .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: الدكتور يوسف الخصاونة، السيد عبدالمجيد الشريدة، معالي السيد سلطان العدوان، السيد عمود الموهل، السيد عبدالكريم الدغمي .

## وحضر من الحكومة :

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .
- ٢ - معالي الدكتور عبدالله التسور: وزير

## الصناعة والتجارة .

٣ - معالي السيد ابراهيم عز الدين: وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٤ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل .

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير البريد والاتصالات .

٦ - معالي المهندس سعد هائل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان .

٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري .

٨ - معالي السيد جمال حديته الحريشا: وزير دولة .

٩ - معالي المهندس علي ابو الراغب: وزير الطاقة والثروة المعدنية .

١٠ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي: وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١ - معالي الدكتور عبدالرزاق طييشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٢ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام .

١٣ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

١٤ - معالي السيد محمد السقا: وزير التموين .

١٥ - معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة .

وحضر من الامة العامة الدكتور حسين ابو عرابي، السيد علي الحسين، السيد محمد الرديني، السيد حمد الغريز .

## الافتتاح الجلسة

معالي نائب رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.  
التصاب مكتمل ولنبدأ الجلسة. السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي الاخ عبد الكريم الدغمي فيه شيء؟

السيد عبد الكريم الدغمي: فيه اقتراح معالي الرئيس قبل الشروع بجدول الأعمال إذا سمحت، اقتراح بسيط جداً إذا تكرمت.

معالي نائب رئيس المجلس: تفضل.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

تصادف اليوم الذكرى الخامسة والعشرون لمعركة الكرامة التي سجل بها إبنائنا ملحمة تاريخية، لذلك اقترح على معاليك ان تدعو المجلس الكريم للوقوف دقيقة صمت احتراماً لأرواح الشهداء الذي سقطوا دفاعاً وقرابة الفاتحة على أرواح هؤلاء الشهداء. وشكراً سيدي الرئيس.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: هناك اقتراح من الزميل بهذه المناسبة الكريمة وقراءة الفاتحة. - وهنا وقف الجميع لمدة دقيقة وقرأوا الفاتحة على أرواح شهداء معركة الكرامة الخالدة -

معالي نائب رئيس المجلس: السيد الأمين العام جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الأجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد فيصل الجازي.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عيسى الرميوني.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالله زريقات.

و - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور احمد عويدي العبادي.

٣ - الاقتراحات برغبة:

١ - اقتراح برغبة رقم ٦٤ تاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الازايدة بشأن مطالبة علاوة صعوبة عمل لموظفي مؤسسة المواصلات السلوكية.

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠ رمضان ١٤١٣ هـ

١٣ آذار ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: اقتراح برغبة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد:

محمد الازايدة بشأن صيانة عدد من المساجد في لواء مادبا.

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.  
ارجو رفع الاقتراح التالي الى سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ضمن المدة القانونية حسب نظام المجلس.  
مع الاحترام

النائب محمد الازايدة

١٠/٣/١٩٩٣ م

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

ارجو التكرم من سماحتكم اليعازل لمن يلزم بعمل صيانة للمساجد التالية في لواء مادبا

وقضاء ذبيان:-

١ - مسجد العريش.

٢ - مسجد مليح القديم.

٣ - مسجد الفيهاء.

٤ - مسجد الشقر.

٥ - مسجد غرناطة.

مع الاحترام.

معالي نائب رئيس المجلس: للجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٣ - اقتراح برغبة رقم ٦٦ تاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ مقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور بشأن تزويد قرية الكتيفه / الموقر بالماء والكهرباء.

فاني ارجو توجيه الاقتراح التالي لمعالي وزير البريد والاتصالات مع الاحترام.

ان هناك عددا من موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية يطالبون ومنذ فترة بعلاوة صعوبة العمل حيث ان عملهم يستحق مثل هذه العلاوة لذا ارجو معاليكم العمل على انصاف هذه الشريحة من ابناء الوطن مما يدفعهم لمزيد من العطاء والانتهاؤ لعملهم ويلداهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب مادبا

محمد الازايدة

معالي نائب رئيس المجلس: للجنة الادارية. معالي وزير المواصلات.

معالي وزير البريد والاتصالات: ارجو قراءة الاقتراح، الاقتراح غامض معالي الرئيس، وان هناك عدد من موظفي مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية انا عندي اربعة آلاف موظف، من يعني سعادة النائب المحترم؟ حتى اتكمن من الاجابة.

معالي نائب رئيس المجلس: الحقيقة معالي الاخ هناك جدول اعمال طويل، وهناك اقتراحات برغبة، فليحال للجنة الادارية ومن ثم يكون هناك اتصال مع معاليك وبالتأكيد سيعطوا الاجابة الكافية من قبل معاليك. جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

٢ - اقتراح برغبة رقم ٦٥ تاريخ ١٧/٣/١٩٩٣ مقدم من سعادة النائب السيد



بسم الله الرحمن الرحيم

٩ رمضان ١٤١٣ هـ

٢ آذار ١٩٩٣ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فان قرية الكتيفة / قضاء الموقر تعيش بدون ماء ولا كهرباء . آمل ان يتم تزويدها بالماء والكهرباء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

اخوكم

النائب حمزة منصور

معالي نائب رئيس المجلس : للجنة الادارية .

السيد الامين العام :

٤ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم ٢٠ تاريخ ١٩٩٣/٣/١ والمتضمن مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ (اعتباراً من المادة ١٨) .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية .

- وهنا قام بتلاوة المواد رئيس اللجنة وذلك لغياب المقرر -

السيد سليم الزعبي رئيس اللجنة القانونية : بسم الله الرحمن الرحيم .

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٨ - يشترك المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

١- ادارة الشؤون الادارية والمالية للنقابة

وفقاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك تحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة .

ب - استثمار اموال النقابة .

ج - اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة .

د - اقتراح مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامة .

هـ - دعوة الهيئة العامة الى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها .

و - الاشراف على فروع النقابة ومتابعة اعمالها وواجه نشاطها .

ز - تعيين ممثل النقابة في المجالس والهيئات واللجان التي تشارك فيها النقابة .

ح - تشكيل اي مجلس او لجنة اخرى يراها ضرورية لتحقيق اهداف النقابة وتحديد صلاحياتها .

ط - تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة من القطاع الخاص وتحدد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة .

ي - التعاون مع نقابات المعلمين في الوطن العربي ومع المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون التربية والتعليم والمواقفة على الاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تدعى اليها النقابة .

ك - اصدار المطبوعات التربوية التي تقدم

اهداف النقابة .

ل - تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم واصدار التعليمات اللازمة لذلك .

م - تملك واستثمار ما تحتاج اليه النقابة من ابنية وعقارات .

ن - ايداع اموال النقابة في المعارف التي يحددها .

س - القيام بأي مهام او صلاحيات اخرى ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على انها من مهام وصلاحيات المجلس .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي نائب رئيس المجلس : معالي الاخ عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : ارجو من معالي رئيس اللجنة القانونية ان يبين لنا لماذا وافقت اللجنة على الفقرة «ط» من المادة «١٨» التي تتكلم عن تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة من القطاع الخاص . لماذا تكون مهمة المجلس التأديبي محصورة بأعضاء النقابة من القطاع الخاص؟ ما هو التبرير المنطقي لهذا النص وكيف وافقت اللجنة على هذا النص؟

السيد رئيس اللجنة : شكراً ، في حقيقة الامر لا أريد ان ادافع بمقدار ما أريد أن اوضح حقيقة المعلمون اذا كانوا موظفين في الحكومة فهبالك مجلس تأديبي خاص موجود في الحكومة . المجلس التأديبي مشكل لموظفي

الصف الاول من وزير العدل رئيساً ، ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية اعضاء ، واذا كانوا من الصف الثاني امين عام الوزارة .

فهذا الامر ايضاً في قانون نقابة المهندسين ، هنالك أمر يتعلق بذلك موجود لأن المهندسين ايضاً فيهم موظفين في الوزارات والدوائر الحكومية ، هذه نقطة .

النقطة الثانية هنالك نص في القانون ان هذا القانون لا يخالف احكام نظام الخدمة المدنية . هذين الاعتبارين جعلنا هذا النص يمر بهذا الشكل . . . . . وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

مع التقدير لما تفضل به معالي رئيس اللجنة القانونية ، نحن هنا نشرع لقطاع عام من هذا المجتمع . والتشريع ينبغي ان ينظر نظرة متوازنة وموضوعية لجميع فئات الشريحة المتأثرة بهذا القانون .

ومن هنا فان التمييز بين اعضاء النقابة من العاملين في القطاع الخاص ونظرائهم من العاملين في القطاع الحكومي حقيقة انه خلل نرباً بتشريعنا أن ينزل الى . . . . . وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ ابو زنت .

السيد عبدالمعتم ابو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس .

هكذا من أهل

الفقرة «ب» من المادة «١٨» واستثمار أموال النقابة، أيضاً الفقرة «ن» من المادة «١٨»، إيداع أموال النقابة في المصارف التي يجدها.

فأقترح في الفقرتين أن تقيدا بعبارة وفق الشريعة الإسلامية.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة فيه مخالفة موقعة من الزملاء من اللجنة القانونية الدكتور محمد ابو فارس، ابراهيم خريسات، الدكتور همام سعيد، الدكتور احمد الكوفي، الاستاذ عبدالرحيم العكور. لا ادري اذا كانت تليت في بداية الجلسة الماضية، وإذا لم تلي نلوهما الآن إذا رأيتم.

مخالفة للأكثرية في اللجنة القانونية

في الفقرة ب من المادة ١٨ فقد نصت على استثمار أموال النقابة.

والفقرة ن من المادة ١٨ ونصها إيداع أموال النقابة في المصارف التي تحددها.

والفقرة هـ من المادة ٢٦ ونصها إيداع أموال الفرع في المصرف الذي تحدده.

فهذه الفقرات جاءت على إطلاقها وتسوغ استثمار الأموال بما يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتسوغ الفقرة ن، هـ وضع الأموال في البنوك الربوية التي تستغلها للربا، فتراها بأموال النقابة.

ولما كان الربا ومخالفة أحكام الشريعة في استثمار الأموال أمراً مرفوضاً عقلاً وشرعاً. لأن العقل السليم يرفض الائراء بلا سبب.

وكذلك الشرع فإنه أعلن الحرب على المرابين والمخالفين لأوامر الله تبارك وتعالى وحذر المخالفين فقال تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم».

وما الفتن والمصائب التي تصيب الأمة الا نتيجة استبعاد شرع الله ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية في الاستثمار وغيرها.

وبناء على ما تقدم وأعداراً الى الله فاننا نقترح ان تضاف الفقرات المذكورة اعلاه العبارة التالية: مما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.

د. احمد الكوفي

عبدالرحيم عكور

د. همام سعيد

ابراهيم خريسات

د. محمد ابو فارس

معالي رئيس المجلس: الاستاذ علاوي. السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، اثني على المخالفة ثم احب ايضا ان اتحدث في الفقرة «ط» مع احترامي للاخوة التي اقترحوا ان يكون المجلس التأديبي عام، احب أن اذكر بنقطة ما ذكرها مع انه أنا قراءتها واحترم وجهة نظر اللجنة التحضيرية التي وضعت هذا.

اتصور اخواني لا يجوز ان يكون لجرمة

واحدة او مخالفة عقوبتان، ولذلك وضع القطاع الخاص هنا لأنه ما فيه مجلس تأديبي في القطاع الخاص، لكن في القطاع العام فيه مجلس تأديبي. وعندنا قاعدة تقول لا يجوز ان يكون لجرمة او مخالفة واحدة عقوبتان، هذه نقطة اذكر فيها .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي نقطة نظام.

السيد حسين مجلي: شكراً معالي الرئيس.

حتى لا يقع المجلس في تشتت سيدي الرئيس ارجو ان يصوت على بند المادة «١٨» فقرة. فلنبداً بفقرة «أ» ثم «ب» .. وهكذا حتى ينحصر النقاش بكل فقرة على حدة .. وشكراً. أصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: هناك نقطة تنظيمية وثني عليها، الان المادة «١٨» الفقرة «أ» منها مطروحة على المجلس الكريم، موافقة، الفقرة «ب» عليها مخالفة، الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة الفقرة «ب» هي من الفقرات التي سبق ان تم نقاش مستفيض حول هذا الموضوع في المجلس، لذلك سيدي الرئيس النقاش حول هذه القضية اعتقد أنه سيضيع الوقت. لذلك انا اقترح ان نصوت على قرار الاخوة المخالفين، لأن نجح القرار فليكن وإن لم ينجح القرار نصوت على قرار اللجنة القانونية دون نقاش مستفيض لأنه سبق وناقشنا كثيراً في هذا

الموضوع .. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ علي الفقير على نفس الفقرة «ب» تفضل.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم.

أود أن ألفت نظر المجلس الكريم الى الشريحة الاجتماعية التي تناقش قانون نقابتها، وهي شريحة المعلمين. ويعلم الاخوة الحضور ان هذا القطاع فيه نسبة كبيرة جداً من المتدينين الذين يراعون احكام الشريعة الاسلامية في تعاملاتهم المالية.

وأوضح دليل على ذلك أن مشروع اسكان المعلمين كان متوقفاً وشبه معطل لأنه كان يتضمن أموراً ربوية وتأمين على الحياة. مما أضطر وزارة التربية والتعليم الى إجراء تعديل على نظام الاسكان ووائمت بين هذا النظام وبين متطلبات المعلمين.

ولذلك لا ارى الامر هنا فقط لمجرد اننا نريد مخالفة، وإنما لأننا نريد ان نتجاوب أيضاً بالاضافة الى تجاوزنا مع شريعة الله عز وجل ان نتجاوب أيضاً مع تطلعات المعلمين. فهم حريصون على ان يطعموا اولادهم حلالاً وأن يسكنوا اولادهم حلالاً، وكذلك أيضاً ان يكون اجتماعهم مشروعاً ليس مخالفاً لشريعة الله عز وجل.

لذلك ارى ان نراعي هذا التوجه لدى هذه الشريحة من مجتمعنا وأن نحترم إرادتهم وأغليبتهم وأكثرتهم .. وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: شكراً، إذا سمح الزملاء الافاضل هناك مخالفة من بعض



الزملاء وهناك رأي اللجنة القانونية.  
فالآن مطروح المخالفة على المجلس  
الكريم، من مع المخالفة؟

عفواً أخ ابو أنس نسمع من معالي نائب  
رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ثم نصوت،  
أخ ابو أنس إذا سمحت كلما زاد النقاش كلما  
استوضحنا الامور أكثر وأكثر.

فلنستمع من رجل صاحب اختصاص هو  
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية  
والتعليم. تفضل ذوقان بيك.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية  
والتعليم: الحقيقة أنا رفعت يدي للكلام قبل  
أن يطرح السيد الرئيس الرأي للتصويت،  
ولكنني أريد أن أقول بأن ما ورد في الفقرة «ب»  
لا يمنع المجلس من أن يصدر نظاماً بعد ذلك  
يبين فيه كيفية استثمار أموال النقابة بموجب  
الشريعة الإسلامية أو بموجب أي طريقة أخرى  
كما تم في قضية إسكان المعلمين الذي أشار إليه  
النائب المحترم الشيخ علي الفقير.  
عُدل النظام، كان فيه نظام للإسكان ثم  
عُدل النظام.

المادة «١٨»، نفس هذه المادة تعطي  
للمجلس إصدار الأنظمة لتنفيذ هذه المادة.  
فإذا رأيتم أنه من المناسب أن لا يتم  
التصويت عليها لأنه سيقى للمجلس إصدار  
نظام يبين كيفية استثمار أموال النقابة.

وما أريد أن أوضحه في هذا السبيل هو ما  
يلي: حتى لو أن اقتراح حسب الشريعة  
الإسلامية لتفرض جدلاً بأنه لم يكن بالأغلبية  
وبقي القانون على حاله «استثمار أموال  
النقابة».

فإن ذلك لن يمنع المجلس من أن يضع  
نظاماً يقول استثمار أموال النقابة بموجب  
الشريعة الإسلامية.

فأقترحي أن لا يصوت بل تبقى المادة كما  
هي لتعطي الفرصة لمجلس النقابة بأن يضع  
الطريقة التي تستشر بها أموال النقابة، وشكراً  
سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الآن من مع  
إضافة عبارة بما يتفق مع الشريعة الإسلامية؟

السيد الأمين العام: «٢٦» من «٥٨»  
معالي نائب رئيس المجلس: «٢٦» من  
«٥٨» لم ينتج.

لو سمحت أبو أسامة كان هناك عد وأنا  
أيضاً أنظر الى المجموعة كاملة.

إذا سمح الزملاء، ليس هناك أجل من  
احترام الزملاء لبعض، من يريد أن يصوت على  
عبارة حسب الشريعة الإسلامية؟ وقوفاً إذا  
سمحت.

السيد الأمين العام: «٢٨» من «٥٨»  
معالي نائب رئيس المجلس: «٢٨» من  
«٥٨». تفضل السيد رئيس اللجنة. الفقرة  
وجه

السيد رئيس اللجنة:

ج - اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة  
والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة  
العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف  
المالي للنقابة.

أصوات: معالي الرئيس صوت على قرار  
اللجنة

سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: السيد  
قعووار.

السيد فخري قعووار: شكراً معالي  
الرئيس، مع تقديري لما تفضل به الزميل  
عبدالرؤوف الروابدة فاني اخلص منه الى نتيجة  
اخرى غير النتيجة التي وصل اليها.

إذا كان هناك مجلس تأديبي للموظف  
الحكومي فهذا لا يعني ان نستثنى النقابة من  
ممارسة عقوباتها او ان تشكل مجلسها التأديبي  
لعموم اعضائها.

هناك نظام داخلي للنقابة، وهذا النظام  
الداخلي ينص على التفاصيل، والنقطة التي اشار  
اليها الاستاذ الروابدة يمكن ان ينص عليها في  
النظام الداخلي للنقابة وليس في هذا القانون.  
بمعنى اخر هناك اقتراح من لجنة المتابعة المركزية  
ولجان المتابعة في المحافظات والالوية لمشروع  
قانون نقابة المعلمين، وهم اصحاب الشأن وهم  
المعنيون بهذا الامر، ونحن ينبغي ان نأخذ ذلك  
بعين الاعتبار. هم يرون ان يحدد ذلك في النظام  
الداخلي للنقابة وليس في نص القانون ويضعون  
اقتراحاً محدداً لذلك، على ان تستبدل هذه  
الفقرة (ط) بالتالي: مهمات المجلس تشكيل  
المجلس التأديبي الذي تحدد صلاحياته  
والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق  
المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة.

بمعنى ان لا تكون هذه المسألة الان مسألة  
اشكالية قابلة للاخذ والرد والجدل. انا اقترح ان  
تحسم على هذا النحو حسب اقتراح لجان المتابعة  
بأن يوكل هذا الامر للنظام الداخلي في النقابة

معالي نائب رئيس المجلس: بالنسبة  
للفقرة «ب» قرار اللجنة مطروح للتصويت.

السيد الأمين العام: «٢٩» من «٥٨»  
معالي نائب رئيس المجلس: «٢٩» من  
«٥٨».

أصوات: يلزمنا صوت معالي الرئيس.  
معالي نائب رئيس المجلس: صوتي  
يرجع.

السيد رئيس اللجنة:

ج - اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة  
والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة  
العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف  
المالي للنقابة.

معالي نائب رئيس الوزراء: موافقة،  
الفقرة (د) مطروحة للتصويت، موافقة. الفقرة  
(هـ) مطروحة للتصويت، موافقة. الفقرة (و)،  
موافقة. الفقرة (ز) موافقة، الفقرة (ح) موافقة.  
الفقرة (ط)، الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً  
سيدي الرئيس.

أنا اعتقد انه انطلاقاً من الدستور فإن  
شؤون موظفي الحكومة تنظم بأنظمة تصدر وفقاً  
لاحكام الدستور، والتأديب هو جزء من هذه  
العملية. ولذلك لم يرد في قانون اي نقابة في هذا  
البلد ان يكون موظفو الحكومة خاضعين لمجالس  
التأديب النقابية، فالتأديب النقابي للقطاع  
الحائض، والتأديب الحكومي الناجم عن ممارسة  
المهنة في داخل الحكومة يخضع لمجالس التأديب  
المشكلة وفقاً لاحكام نظام دستوري... شكراً

هكذا من أهل

وفي وقت آخر وفي وقت لاحق يجدد فيها بعد . .  
وشكروا معالي الرئيس .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس : الاخ فخري  
تكتب الاقتراح وترسله للامانة العامة، الاستاذ  
عبدالكريم تفضل .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكرا معالي  
الرئيس .

انا اثني على اقتراح الاخ فخري ويمكن ان  
يترك الامر هذا لتنظيمه في النظام الداخلي  
للقابلية، ولا يمكن ان يتناقض النظام الداخلي  
للقابلية مع القوانين والانظمة الصادرة بمقتضى  
الدستور التي تمحدد وتنظم شؤون الموظفين .  
فلذلك ارى ان اقتراح الاخ فخري  
مناسبا واطلب التصويت عليه . . وشكرا .

معالي نائب رئيس المجلس : الدكتور  
احمد عناب .

الدكتور احمد عناب : القابلية هيئة مستقلة  
لها قوانينها، لماذا نقسم القابلية الى قسمين؟ نعمل  
من القابلية نقابتين احدهما عامة واحداها  
خاصة . اظن ان يكون هناك مجلس تاديبى  
لاعضاء القابلية هذا شرط ضروري لان عضو  
مجلس القابلية هو نقابي، وقد يخالف اعمال  
القابلية وما يفيد القابلية، اذن هناك مخالفة نقابية  
للعضو وليس مخالفة تعليمية او مهنية لهذا  
العضو .

اذن الاولى ان يكون هناك مجلس تاديبى  
بدون ان نحدد ان يكون للقطاع الخاص او  
القطاع العام . لانه وكما قال الاستاذ فخري  
هناك نظام داخلي لهذه القابلية يسري على جميع

المعلمين، وليس من المعقول ان نقسم القابلية الى  
نقابتين او ان يكون هناك امتيازات لاحد على  
اخر . . وشكرا .

معالي نائب رئيس المجلس : شكرا،  
الاستاذ فوجي .

السيد داوود فوجي : بسم الله، حقيقة  
الموظف في الحكومة يعاقب من الحكومة وكذلك  
الموظف في المدارس الخاصة، القطاع الخاص،  
فيه مؤسسات تعاقب هذا الموظف او المعلم  
عندما يخالف، وبالتالي لا داعي للتمييز بين  
المعلم في القطاع الخاص والحكومة .

لذلك اقتراحي المحدد بحذف العبارة  
التالية «الذي تنحصر باعضاء القابلية من القطاع  
الخاص» حذف هذه العبارة وتكميل الباقي كما  
هو . . وشكرا .

معالي نائب رئيس المجلس : الاستاذ  
عبدالسلام فريجات .

السيد عبدالسلام فريجات : شكرا معالي  
الرئيس .

الحقيقة انا ارى انه يجب ان يميز بين  
الامين، هذا القانون هو قانون ينظم شؤون  
نقابة وينظم علاقة النقابة بأشخاص النقابة  
كتقنيين متتبعين اليها .

اما نظام الخدمة المدنية فهو ينظم علاقة  
الموظف العام بالادارة العامة التي لها سلطة  
ادارية عليه . فاذا ما قدم الموظف العام لمجلس  
تاديبى فالما يقدم على خطأ وظيفي ارتكبه من  
خلال وظيفته . اما النقابي فقد يقدم الى المجلس  
التاديبى على خطأ اخر نقابي، على مخالفة نقابية  
ارتكبها، وهذا المجلس هو لهذا الغرض فقط،

لا تعارض بين وجود هذا النص في قانون القابلية  
ونظام الخدمة المدنية لان ذاك شيء وهذا شيء  
اخر .

ولذلك انا اؤكد على اقتراح سعادة الاخ  
الزميل داوود فوجي باقتصارها على ما يتعلق  
بالمدراس الخاصة او القطاع الخاص وان تبقى  
عامة للجميع . . وشكرا .

معالي نائب رئيس المجلس : شكراً،  
استاذ فوجي اذا سمحت اقتراحك للامانة العامة  
لانه فيه ثنية عليه، الشيخ علي تفضل .

الدكتور علي الفقير : شكرا معالي  
الرئيس .

الواقع انا مع بقاء النص كما ورد في  
مشروع الحكومة وقرار اللجنة القانونية وذلك  
للتفريق بين قطاع المعلمين الحكومي وقطاع  
المعلمين الخاص . لان المعلمين الموظفين في  
الحكومة يخضعون لمجلس تاديبى ينص عليه  
نظام الخدمة المدنية، وليس بالضرورة ان يكون  
هناك ازدواجية في العقاب . لانه حسب النظام  
الموجود في نظام الخدمة المدنية سيحال اي معلم  
مخالف الى هذا المجلس التاديبى، وايضا سيكون

من حق القابلية ان تحوله الى المجلس التاديبى في  
القابلية اذا بقي النص عاما . فعندئذ سيكون  
هناك تنازع اختصاص وسيكون هناك عقاب  
مزدوج على هذا الشخص على جريمة واحدة او  
مخالفة واحدة، وهذا باعتقادي خلل تشريعي لا  
ينبغي ان نلجأ ما دام هناك معلم في قطاع خاص  
ليس هناك من يعاقبه على مخالفته . اما مخالفات  
المؤسسة التي يعمل فيها فهي مخالفات شكلية  
واجبنا التدخل بها باب المداخلات، وقد تضر

ايضا بالسمعة التعليمية كثيرا جدا . لذلك من  
ان ننص على مجلس تاديبى يتعلق بالمعلمين  
الخاصين، اما المعلم الموظف فينبغي ان يبقى  
خاضعا لنظام الخدمة المدنية . لذلك انا مع بقاء  
النص وارجو اغلاق باب النقاش والتصويت  
لان الامر اصبح واضح . . وشكرا .

معالي نائب رئيس المجلس : السيد رئيس  
اللجنة تفضل .

السيد رئيس اللجنة : شكرا سيدي  
الرئيس .

الحقيقة انا بدني ارد على الاخوان، فيه  
اقتراحين مهمين في هذا الموضوع . الاقتراح  
الاول من الاخ فخري قعوار يتعلق بأن توضع  
احكام المجلس التاديبى واختصاصه وكل ما  
يتعلق بهذا الشأن وفق نظام . حقيقة انا احذر  
من وضع الاحكام بموجب نظام، النظام لا ير  
على هذا المجلس، النظام هو نظام تضعه  
الحكومة وله درجة تحت القانون . لذلك اذا  
كانت رغبة الحكومة ان يكون القطاع الخاص  
فقط يحاسب امام المجلس التاديبى فسيكون  
ذلك من النظام يقينا .

فلذلك لست مع ان يوضع بنظام  
فليوضع بالتشريع ونناقش المادة على هذا  
الاساس، هذه نقطة .

النقطة الثانية فيما يتعلق بالاختصاص  
الشامل للمجلس، حقيقة احنا اقربنا مادة، التي  
هي المادة (٢)، تقول «تراعى احكام نظام  
الخدمة المدنية» . حقيقي احكام نظام الخدمة  
المدنية تتحدث عن العقوبات والمخالفات  
التاديبية والمسلكية للموظفين بشكل عام



المعلمون، الأطباء، المهندسون، موظفي الإدارة، كلهم يحاكمون أمام مجلس تأديبي على النحو المبين في نظام الخدمة المدنية. ووضعت مجلس تأديبي لموظفي الصنف الأول ومجلس تأديبي لموظفي الصنف الثاني، لذلك هنا حقيقة قد نصطلح بعقبة دستورية.

النقطة الثالثة والاختيرة التي بدني اشير لها، لا ادري يعني حتى اذا المجلس اقر مثل ذلك مدى اصطدام ذلك امام قرار مجلس الاعيان ونحن نريد ان يخرج هذا القانون بأسرع وقت ممكن لينشأ تنظيم نقابي للمعلمين للمرة الأولى في حياتهم. للمرة الأولى في حياة المعلمين تنشأ نقابة بموجب هذا القانون.

انا لا اريد ان اقول نسلق القانون، لا، اريد ان اقول ان تضع قانون وهو قانون الى حد ما جيد، حسب رأيي، واقول اذا جاءت نقابة ووجدت هناك في نصوص القانون تستطيع ان تعدل ويكون مركزها اقوى في التعديل.. وشكرا سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: اذا سمح الاخوان مسجل اربع زملاء الان، لكن كم تمنى ان ننهي هذا القانون في الجلسة هذه، لذلك كلما اختصرنا كلما كان ذلك الفضل. الكلمة الان للاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس اريد ان اقول ان قيمة كل نقابة بما لها من سلطة على اعضائها، وطبيعي ان تمتد هيمنة هذه النقابة على كل اعضائها. ومقولة انه يمكن ان يكون هناك تعارض مع نظام الخدمة المدنية، هذه المقولة برأيي غير صحيحة، لان نظام الخدمة

المدنية ينطبق على كافة الموظفين بما فيهم المعلمين صحيح.

لكن لا ننسى ان هناك ايضا صلاحيات لمجالس النقابة وللهيئات العامة للنقابة، فاذا تمت مخالفة صلاحيات الهيئات العامة والمجالس للنقابة الا يقع عضو مجلس النقابة من المعلمين العاملين والمنطبق عليهم نظام الخدمة المدنية هيمنة مجلس النقابة وللعقوبة التأديبية؟

الامر الطبيعي ان يخضع كافة المتسبين لهذه النقابة هيمنة النقابة وسلطتها وتأديبها اذا خالفوا قرارات الهيئة العامة وقرارات مجلس النقابة. بخلاف ذلك نوجد الصراع بين الاعضاء بحيث انه ناس يشعروا انهم تحت سلطة اخرى ولا سلطة لنقابتهم عليهم.

بهذه الحالة نحن نفرق بين المتسبين لهذه النقابة وهنا يقع المحذور، لا يقع المحذور اذا اخضعناهم جميعا للسلطة التأديبية.

ومن هنا مقولة المساواة والاختلاف مع نظام الخدمة المدنية برأيي غير واردة، بالعكس انا ارى حتى هذا القانون لولا التسرع الزائد في اخراجه، ارى اننا نقدم للمعلمين نقابة بلا صلاحيات.

حقيقة الذي يدرس مهام مجالس النقابة والهيئات العامة انا ارى اننا نقدم حقيقة نقابة ما لها سلطة، ما لها صلاحيات، بالعكس بقيت السلطة كاملة لوزارة التربية والتعليم ولم تعطى للنقابة صلاحيات.

عندما تأتي ونقول ننشئ مجلس تأديبي نقول ايضا ليس له صلاحية على القطاع الاوسع

والعريض من المعلمين الذين يتسبون الى هذه النقابة !! انا اعتقد اننا اذا ميزنا حقيقة بذلك ايضا تعطي هذا القانون مزيدا من الافراغ لسلطات النقابة وللهيمنة على اعضائها.

اعود لاقول ومزيدا الفقرة (ط) ان تكون بالنص التالي تشكيل المجلس التأديبي الذي تحدد صلاحياته، اعني اسقاط وتنحصر مهمته باعضاء النقابة من القطاع الخاص». بحيث يصبح النص تشكيل المجلس التأديبي الذي تحدد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة، بحيث يكون النص كالتالي فقط ولا تعارض مع المادة (٢) من القانون التي تقول «تراجع... طبيعي سواء وضعت المادة (٢) ام لا، طبيعي ان يراعى نظام الخدمة المدنية، ولا تعارض بين الفقرة (ط) وما ورد في المادة (٢) اطلاقا وارجو التصويت على هذا النص المقترح.. وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ حسني الشياح.

الدكتور حسني الشياح: انا افهم اننا نناقش قانون لنقابة المعلمين يرتب حقوقا ويفرض التزامات على العضو في هذه الهيئة، هذه الحقوق وهذه الالتزامات نابعة من عضويته في هذه الهيئة.

فمن المنطقي ان يكون لهيئات هذه النقابة، مجلسا ام هيئات عامة، صلاحيات بما في ذلك صلاحيات تأديبية لتبث بموضوع الحقوق والالتزامات المترتبة على عضويته، وليس على علاقة بتوظيفه، وهذا لا يتناقى اطلاقا مع تطبيق

نظام الخدمة المدنية بهذه الناحية.

المجلس التأديبي هو جزء من الآلية التي تفض النزاعات فيما يتعلق بحقوق والتزامات العضو في هذه النقابة، ولا يجوز التمييز في هذه الحالة بين قطاع خاص وقطاع عام، هذا اولا. ثانيا: يمكن القول اذن لماذا لا نخضع حتى المعلمين في المدارس الخاصة لقانون العمل وانتهى، لماذا اذن نضيف هذا النص بخصوص القطاع الخاص، ولماذا لا نقول بما ان المعلمين في القطاع العام يرضخون لنظام الخدمة المدنية فأيا المعلمون في القطاع الخاص يرضخون لقانون العمل وينتهي الامر. لا يجوز اطلاقا التمييز.

النقطة الثالثة هناك نقابات فيه مجالس تأديبية فيها، القول بأنه لا توجد نقابات فيها مجالس تأديبية، نقابة المحامين فيها مجالس تأديبية. انا اعتقد ان اي تمييز بين قطاع عام وقطاع خاص يفرغ عمليا صلاحيات النقابة من مضمونها. فلا بد من تأييد الاقتراح الذي قدمه الاخوان قبلي بعدم التمييز.. وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: ارجو من الزملاء الاختصار حتى ننهي هذه المادة، الاستاذ محمد الازايدة.

السيد محمد الازايدة: شكرا معالي الرئيس.

اني ارى ان المادة واضحة والاقتراحات والاجتهادات قد سلمت للامانة العامة، واقتراح من باب الحفاظ على وقت المجلس ان ننهي هذا النقاش وان نصوت على المادة حفاظا على وقت المجلس واسرعا في اخراج هذه النقابة التي طالما

هكذا من الأهل



انتظرها المعلمون... وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا لك،  
الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكرا سيدي  
الرئيس.

للامانة اكرر مرة اخرى، يعني انا اتقن ان  
يقدم اقتراح افضل من اقتراح اللجنة القانونية.  
وللاسف ما قدم من اقتراحات اقل شأنًا من  
اقتراحات اللجنة القانونية. عندما يقال يشكل  
المجلس التأديبي وتحدد مهمته وصلاحياته  
بموجب نظام يصدر عن الحكومة، حقيقة انت  
الان فوضت الحكومة بالتشريع للمجلس  
التأديبي باسم مجلس النواب. فكل الاحوال  
هذا نظام والنظام الذي يملك سلطة اصداره هو  
الحكومة حسب الدستور والقانون.

لذلك سيدي الرئيس هذه النقطة وددت  
ان ارد عليها. اذا كانت احسن لن اختلف مع  
زملائي اذا كانت هذه النقطة احسن، لكنني  
لنلان لم اقتنع ان ذلك افضل مما جاء في  
الفقرة (ط).

النقطة الثانية هنالك نقابات معينة  
اخرى، مثلا نقابة اطباء البيطريين،  
المادة (٣٨) لما تحدثت عن التأديب قالت ويؤلف  
مجلس تأديبي لمحاكمة الاطباء البيطريين  
الاعضاء بسبب اخلاصهم بواجباتهم المسلكية او  
مخالفتهم احكام هذا القانون او النظام الصادر  
بموجبهم او ارتكابهم فعلا يحط من من كرامة المهنة.  
وامهالهم عمدا يكون اساءة لواجبات المهنة او  
تصرفهم في حياتهم الخاصة تصرفا اقترن

بفضيحة، ويستثنى من ذلك اطباء الحكومة او  
الجيش البيطريين.

نقابة المهندسين، المادة (٧١) من قانون  
نقابة المهندسين تقول «يحاكم امام المجلس  
بصفته مجلسا تأديبيا».

ب- العضو غير الموظف او المستخدم في  
اجهزة الدولة والبلديات الذي يرتكب امورا  
مخلّة بشرفه المسلكي او ماسة بكرامة المهنة او  
يهمل بواجبه.

ايضا قانون نقابة الاطباء فيه مجلس  
تأديبي، وزير الصحة يعين اثنين من اعضاء  
المجلس التأديبي. هنا المجلس التأديبي يعين من  
قبل مجلس النقابة وليس من السلطة التنفيذية.

لذلك انا اعتقد هذا النص متقدم على  
نصوص النقابات التي اشترت اليها، وعلى اي  
حال الامر متروك لكم وللتصويت... وشكرا  
سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا،  
الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: معالي الرئيس  
انا عندي اقتراح فضا للاشكال وحسبًا للمخلاف  
لوشطبنا ومن القطع الخاص، ونكون قد انبينا  
هذه المشكلة. فيكون اقتراحي ما يلي: تشكيل  
المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته باعضاء  
النقابة وتحديد صلاحياته بموجب النظام الداخلي  
للقابة.

اذ المعلوم ان قانون اي نقابة او اي نقابة  
تعتمد في تنظيم امورها على نظامها الداخلي،  
هذا النظام الداخلي معمول به في جميع النقابات

سواء كانت مهنية او غير مهنية. وعادة تجتمع  
الهيئة العامة وتتخذ قرارها بتعديل نظامها  
الداخلي بأغلبية ثلثي الاعضاء.  
اذن يجب ان لا نتوقف كثيرا عند هذا  
الموضوع، وارجو التصويت على اقتراحي  
هذا... وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: اخبر  
التحدثين الاستاذ عبد الباقي جو.  
- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان  
الظهر -

معالي نائب رئيس المجلس: معالي  
ابوهارون تفضل.

السيد عبد الباقي جو: اجتماع عقوبتين  
في مخالفة واحدة مسألة خلافية، فهناك مخالفات  
تجمع فيها عقوبتان وهي كثيرة جدا في الفقه  
الاسلامي.

اما ان تكون هذه المادة على اطلاقها ان لا  
يخضع اعضاء النقابة للمحاسبة اطلاقا فهذا  
يتناقى مع العدالة، ولكن ان تكون هذه المسألة  
ضمن صلاحيات تتعلق بشؤون النقابة من  
تجميد العضوية او الفصل، اما ان تتعدى هذه  
العقوبة الى ابعاد من ذلك فهذا لا يجوز ويعتبر  
تدخلًا في شؤون الوزارة. ولذلك ارى ان تحدد  
العقوبة التي تخول للنقابة في محاسبة العضو اذا ما  
خالف... وشكرا.

معالي نائب رئيس المجلس: شكرا، اذا  
سمح الزملاء الان فيه اقتراح من الاستاذ فخري  
قعواز ونثني عليه واقتراح اخر من الاستاذ داوود  
قوجق ونثني عليه.

اذا سمحت ابوشجاع خليفا نكمل هذه  
المادة لانه اتوقع انها اشيعت بحثا من جميع  
الزملاء، وشخصك الكريم يمكن تحدثت بهذا  
الامر اكثر من مرة، فخليفا نخلص من المادة طالما  
انه فيه توجه للتصويت عليها.

الان مطروح اقتراح الاستاذ فخري قعواز  
للتصويت بعد سماعه من قبل الامين العام.  
تفضل السيد الامين العام.

السيد الامين العام: شكرا معالي  
الرئيس.

اذا سمحت لي معالي الرئيس الاقتراحان  
المقدمان من كل من الاستاذ فخري قعواز  
والاستاذ داوود قوجق لا يختلفان من حيث  
المحتوى. لان نص اقتراح الاستاذ فخري قعواز  
«تشكيل المجلس التأديبي الذي تحدد صلاحياته  
والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق  
المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة».  
اقتراح الاستاذ داوود قوجق «تشكيل المجلس  
التأديبي وتحديد صلاحياته والاجراءات التأديبية  
والعقوبات التي تتخذ بحق بموجب النظام  
الداخلي للنقابة».

معالي نائب رئيس المجلس: اذن اقتراح  
واحد، اخ ابوشجاع المادة اشيعت بحثا وانت  
تحدثت بهذا الكلام. لم يثنى على اقتراحك ولم  
يكن هناك اقتراح، انت لحد الان ما قلت  
الاقتراح. اخ قسيم انت كتبت اقتراحك؟  
السيد الامين العام: معالي الرئيس  
الاقتراح موجود معنا اذن مثني عليه.

معالي نائب رئيس المجلس: اقتراح  
الاستاذ قسيم اقراه لو سمحت.

هكذا من الأهل

هكذا من أجل

السيد الامين العام: تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة وتحديد صلاحياته بموجب النظام الداخلي.

معالي نائب رئيس المجلس: اخ فخري لو سمحت انا اتكلم مع الاستاذ حسين مجلي، عندما انهي منه اذا كان هناك ضرورة سأعطيك الكلام. تفضل ابوشجاع.

السيد حسين مجلي: انا لا اري حتى الاقتراحات التي تقدمت تغطي ما بأذهان الزملاء، ولذلك انا اقترحي تشكيل المجلس التأديبي الذي تشمل مهمته كافة اعضاء النقابة وتحدد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات... الخ. بحيث ان النظام لا يتاح له ان ينقص، النظام الذي ستضعه الحكومة، شمول التأديب لكافة اعضاء النقابة. اعود لاقول تشكيل المجلس التأديبي الذي تشمل مهمته كافة اعضاء النقابة وتحديد صلاحياته... الخ.

معالي نائب رئيس المجلس: اذن الان هناك اقتراح دمج من اقتراح الاستاذ فخري والاستاذ قوجق، وهناك اقتراح اخر من قبل الاستاذ قسيم عبيدات وثني عليه.

الآن مطروح على المجلس الكريم اقتراح الاستاذ فخري قموار والاستاذ قوجق، من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: (١٧) من (٤٩).

معالي نائب رئيس المجلس: (١٧) من (٤٩) ولن ينجح الاقتراح. الان اقتراح الاستاذ حسين مجلي، من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: (١٨) من (٤٩).

معالي نائب رئيس المجلس: (١٨) من (٤٩) ولم ينجح الاقتراح، رأي اللجنة القانونية مطروح على المجلس الكريم؟

السيد الامين العام: (٢٦) من (٤٩).

معالي نائب رئيس المجلس: (٢٦) من (٤٩) ونجح الاقتراح، تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الفقرة (ي) قرأت ايها السادة، فالامر متروك للموافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة: الفقرة (ك)؟ موافقة. الفقرة (ل)؟ موافقة. الفقرة (م)؟ موافقة. الفقرة (ن)؟ موافقة، الفقرة (س)؟ موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة بمجملها؟ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع المادة ١٩ - تتألف واردات النقابة من المصادر التالية:

أ - رسوم الانتساب للنقابة ورسوم اشتراك الاعضاء فيها كما يحددها النظام الداخلي للنقابة.

ب - التبرعات والاعانات والهبات التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.

ج - الايرادات المتأتية للنقابة من النشاطات الثقافية والاجتماعية التي تقوم بها.

د - ريع استثمار اموال النقابة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا معالي الرئيس.

لاحظنا في اقرارنا لثل هذه القوانين السابقة من ان نفرق دائما بين قبول الهبات اذا ما كانت عملية او خارجية، فاذا كانت عملية لا تحتاج الى موافقة مجلس الوزراء. اما اذا كانت خارجية فينبغي ان تكون خاضعة لقرار من مجلس الوزراء. لذلك اري ان نقيّد اذا كانت الهبات تبرعات خارجية بموافقة مجلس الوزراء، اما الهبات المحلية فليس هناك من ضرورة ان يكون موافقة من مجلس الوزراء عليها. وهذا نيج قد اختطيناه لانفسنا ووافقنا عليه في عدة مشاريع قوانين، فما معنى ان نفرد هذه النقابة بهذا القرار !!! وشكرا.

اصوات: ثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: الفقرة (أ)؟

موافقة. معالي الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: اذا كان المقصود من الشيخ علي النصوص التي وردت لدى قوانين اخرى تصبح الجملة على الوجه التالي: التبرعات والاعانات والهبات على ان تأخذ موافقة مجلس الوزراء عليها اذا كانت من مصدر اجنبي، هذه هي الصيغة التي اتفقنا عليها في القوانين الاخرى.

معالي نائب رئيس المجلس: مطروح

للتصويت الاقتراح الذي قيل قبل قليل. تعد الاصوات.

السيد رئيس اللجنة: ما عندنا مانع معالي الرئيس.

السيد الامين العام: (١٧) من (٤٧).

معالي نائب رئيس المجلس: (١٧) من (٤٧)، الفقرة (ب) مطروحة للتصويت، موافقة. الفقرة (ج)؟ موافقة. الفقرة (د)؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢٠ - تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢١ - يحدد النظام الداخلي للنقابة ما يلي:

أ - الامور الادارية المتعلقة بمواعيد اجتماعات الهيئة العامة للنقابة والهيئات العامة للفروع واجراءات الدعوة اليها والامور التنظيمية والادارية المتعلقة باجتماعاتها وابتخاب المجلس.

ب - الامور الادارية والتنظيمية المتعلقة

هكذا من الأهل

بأعمال المجلس بما في ذلك توزيع المناصب على أعضائه وتحديد المهام والمسؤوليات الموكولة لكل منهم ومواعيد اجتماعات المجلس واجراءات الدعوة لها.

ج - الامور المتعلقة بالرسوم والاشتراكات وتحديد مواعيد واجراءات دفعها والعوائد الاخرى للنقابة وايداع اموالها في المصارف واجراءات وصلاحيات الصرف منها.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة (٢١) بمجملها؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢٢ - تتكون الهيئة العامة للفرع من جميع اعضائه العاملين في منطقتهم الادارية وتمارس المهام والصلاحيات التالية:

أ - اقرار الخطة التنفيذية للفرع في اطار الخطة العامة للنقابة.

ب - مناقشة التقريرين الاداري والمالي المقدمين من الهيئة الادارية للفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

ج - تصديق الحسابات الختامية للسنة السابقة واعتماد مشروع خطة موازنة الفرع للسنة المقبلة.

د - انتخاب مندوبي الفرع للهيئة العامة للنقابة بالاقتراع السري وذلك بالنسبة المقررة.

هـ - انتخاب الهيئة الادارية للفرع.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢٣ - لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلس وعضوية الهيئة الادارية للفرع.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢٤ - أ - تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعا عاديا واحدا في السنة ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي بدعوة من الهيئة الادارية للفرع. او بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة اي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع وذلك تحت طائلة بطلان مثل تلك المناقشة واي قرار يصدر فيها.

ب - يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة للفرع قانونيا اذا حضره ثلثا اعضائها على الاقل وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: شكراً معالي الرئيس.

فقط في الفقرة «ب» اقترح تغيير «ثلاثا» اعضائها، إلا اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضائها. يصعب اجتماع هيئة عامة للمعلمين فقد يبلغ عددهم ارقاما كبيرة جداً في أي فرع، فجمع الثلثين صعب.

فلذلك اقترح في الفقرة «ب» رفع عبارة «اذا حضره ثلثا اعضائها» وتصبح اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضائها... وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: انا ارجو ان نتقيد في موضوع الاجتماع وانعقاده ان يكون الثلثين، لكنني اطلب بتعديل اتخاذ القرار. وتتخذ قراراتها او توصياتها بالاجماع او بالاغلبية المطلقة وحذف بأكثرية اصوات الحاضرين.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: اللي يعزز هذا الاقتراح هو يسهل عمل النقابة خاصة في المرحلة الانتقالية التي نعيشها الآن، وايضاً هذا الاقتراح يسهل التعامل والعمل، وأنا مع الاقتراح اللي يقول الاغلبية المطلقة... وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

الفقرة «أ» من المادة «٢٤» وتعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعاً عادياً واحداً في السنة، ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي بدعوة من الهيئة الادارية للفرع. او بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة أي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع.

فهنا اقترح ادخال فقرة باستثناء حالة الضرورات التي تقرها الهيئة العامة...

معالي رئيس المجلس: عفواً اذا سمحت استاذ حسني فقط حتى لا نفقد النصاب. تفضل.

السيد عبد المنعم أبو زنت: اقترح معالي الرئيس بعد عبارة «لا يجوز للهيئة العامة مناقشة أي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع» ان يضاف باستثناء الحالات الطارئة اذا وافقت الاغلبية المطلقة على طرحها للنقاش.

معالي نائب رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: أولاً أنا اثنى على ما ذكره الاستاذ أبو عصام في موضوع حضور الاغلبية المطلقة وليس حضور ثلثي اعضاء الفرع، أما بالنسبة للأمر الثاني وهو كلمة «وتوصياتها بالاجماع» في الفقرة «ب» الحقيقة ليس هناك من ضرورة النص على هذا الموضوع. نقول وتوصياتها بأكثرية اصوات الحاضرين، لأننا اذا نصفنا على الادل كان نصاً على الاعلى من باب أولى.

ولذلك لسنا بصدد التزيد في التشريع،



هكذا من الأهل

اذن وتوصياتها بأكثرية أصوات الحاضرين.

الامر الثالث في الفقرة «أ» أنا مع حذف «وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة اي امور اخرى لم تدرج... الخ». هذه فقرة ايضاً ليس لها مبرر لأن الهيئة العامة هي سيدها نفسها. فالهيئة العامة اذا قررت ان تبحث امراً ما موافقوا على ذلك لضافته في جدول الاعمال فباعتقادي يجب أن تحترم ارادة الهيئة العامة. ولذلك لست مع هذا النص... وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: شكراً معالي الرئيس.

عند الرجوع الى الانظمة لجميع النقابات الهيئة العامة عندما تدعو الى اجتماع فهذا يتطلب ثلثي الاعضاء، هكذا جرت العادة وهذا هو المتعارف عليه في جميع النقابات.

أما عندما يدعى الى اجتماع والمفروض أن يحضره على الاقل ثلثي الاعضاء، اذا لم يحضر ثلثا الاعضاء الاجتماع الاول فيفترض أن يدعى الى اجتماع ثاني، وفي الاجتماع الاخر تأخذ الاغلبية المطلقة.

أنا مع ابقاء النص على حاله إذ أن هذا يتفق مع الانظمة الداخلية وقوانين النقابات الاخرى، يفترض في الاجتماع المحدد الرسمي أن يحضر ثلثا الاعضاء، اذا لم يحضر ثلثا الاعضاء في الاجتماع الاول عبادة يدعى الى اجتماع ثاني ويحدد موعده وتاريخه، وفي هذه

الحالة نأخذ الاغلبية ويعقد الاجتماع بالاغلبية المطلقة... شكراً سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: شكراً، اذا سمح الزملاء في الفقرة «أ» هناك اقتراح، تفضل معالي رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: يعني كنت أتوقع أن لا يثنى على هذا الاقتراح، لكن لخطورة هذا الاقتراح وددت أن أنكلم فيه.

سيدي الرئيس الاصل أن هناك اجراءات لدعوة الهيئة العامة سواء كانت عادية أو غير عادية، العادية مجلس النقابة يقرر الدعوة ويحدد يوم معين ويرسل جدول الاعمال مع مرفقات وما يطرح والتقرير المالي والاداري... الخ.

الغير عادي ايضاً يشترط حضور ثلث أعضاء الهيئة العامة للفرع حتى يدعى لاجتماع غير عادي.

حقيقة اذا أضفنا أي شيء على جدول الاعمال أثناء انعقاد الجلسة للهيئة العامة فنخلق حالة من البلبلة، وبالتالي لن يفض الاجتماع الا بمشكلة. لذلك اي كان سي طرح قضية معينة في ظل هذا الجو الذي قد يكون متوتر وقد يسوده بعض الخلافات الفكرية، قد تسود بعض الآراء الفجة الغير ناضجة فتؤثر بالنتيجة على مسيرة النقابة وعلى نتائج الاجتماع الذي حدد ضمن جدول محدد.

لذلك سيدي الرئيس لا أرى داعياً لاضافة ما طرحه الزملاء لهذه الاسباب فقط... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: اذا سمح

الزملاء الان المادة «٢٤» الفقرة «أ» هناك اقتراح من الاستاذ علي الفقير وثني عليه، عطوفة الامين تفضل.

السيد الامين العام: الاقتراح هو حذف عجز الفقرة «أ» بدءاً من «وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة... الخ».

«تتعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعاً عادياً واحداً في السنة ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي بدعوة من الهيئة العامة الادارية للفرع أو بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل» هذا هو اقتراح الدكتور علي الفقير بالنسبة للفقرة «أ» وحذف ما تبقى.

معالي نائب رئيس المجلس: اقتراح الدكتور علي الفقير مطروح للتصويت، من مع هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: «٧» من «٤٣».

معالي نائب رئيس المجلس: «٧» من «٤٣»، قرار اللجنة القانونية؟ موافقة بالاغلبية. الفقرة «ب» هناك اقتراح من الاستاذ عبد الرؤوف، السيد الامين العام اذا سمحت نصه.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: يا سيدي ان اقتراحي موجود مع الامانة العامة منذ اسبوع.

السيد الامين العام: الاقتراح ينص كالتالي: «يكون أي اجتماع تعقده الهيئة العامة للفرع قانونياً اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضاءها، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين».

معالي نائب رئيس المجلس: لو سمح

الزملاء فيه اقتراح من معالي عبد الرؤوف الروابدة ثني عليه وقرء من قبل الامين العام، يقرأ مرة ثانية من أجل التصويت.

السيد الامين العام: اقتراح الاستاذ الروابدة ينص كالتالي: اقترح الغاء عبارة اذا حضره ثلثا اعضاءها على الاقل الواردة في الفقرة «ب» ووضع عبارة اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضاءها بدلاً منها.

معالي نائب رئيس المجلس: من مع هذا الاقتراح؟ اغلبية مطلقة وشكراً. معالي أبو زهير تفضل.

معالي وزير الصناعة والتجارة: لما معالي عبد الرؤوف الروابدة قرأ اقتراحه وقبل أن يسند الى الامين العام قراءة الاقتراح المقدم قبل اسبوع، وجدت غموضاً بين ما قيل شفاهياً وما قرئ من الامين العام.

والذي أريد أن أسأل الرئاسة الجليلة ما الذي يحصل في الفقرة «ب» اذا لم تحقق الاكثرية المطلقة؟ من الذي يدعو للاجتماع ويحدد موعد الاجتماع القادم؟ وكنا قد عاجلنا هذا في المادة «١١» بالنسبة للهيئة العامة للنقابة ككل ولم نعالجه بالنسبة للهيئة العامة للفرع.

ولو تكرم الرئيس الجليل علي لا ترحمت اضافة ما كنا قد أضفناه في المادة «١١» الى عجز الفقرة «ب». أما وان التصويت قد تم فأني اقترح سيدي الرئيس إحداث فقرة «ج» تقول ما يلي: اذا لم يحصل النصاب المنصوص عليه في الفقرة «ب» فتتعقد الهيئة العامة للفرع خلال ما لا يقل عن اسبوع وما لا يتجاوز الاسبوعين بدعوة من المجلس، مجلس الفرع. يعني

بالضبط كما فعلنا في الهيئة العامة، وهذا نحل اشكالا بالتاكيد راح ينخلق من هنا الى قيام الساعة.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي أبو زهير لو سمحت اقتراحك ترسله للأمانة العامة، الدكتور علي الفقير نقطة نظام.

الدكتور علي الفقير: الفقرة «ب» فيها مقترح ثاني وثني عليه وهو حذف كلمة بالاجماع، والاقتراح موجود عند الامانة العامة. يعني وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية أصوات الحاضرين.

معالي نائب رئيس المجلس: صوت على الفقرة.

الدكتور علي الفقير: لا ما صوت على الفقرة «ب» كاملاً، صوت على جزء منها. صوت على جزء منها، ولذلك اقتراحي موجود عند الامانة العامة وثني عليه، حذف كلمة بالاجماع.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة القانونية.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس، الحقيقة لم نخرج عن النظام بعد، اقتراح معالي الدكتور عبد الله النور ورد والمادة لم يصوت عليها بمجملها، ولذلك يمكن اضافة هذه الفقرة دون أي اشكال قانوني أو نظامي.

لدى المشرع أو لدى من يضع صياغة التشريع يقول أن الاكثرية تختلف عن الاجماع. الاجماع هو كل الحاضرين، الاكثرية يمكن يكون ٩٩٪/١٠٠٪ اكثرية و ١٪ اقلية. فالاجماع هو وتتخذ قراراتها بالاجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين هو نص سليم، لأن الاجماع شيء والاكثرية شيء آخر.

ما بالنا اذا كان هنالك إجماع على قرار معين!!! شكراً سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: لو سمحت أبو اسامة أنت كان عندك اقتراح وما قلته الان يطرح للتصويت، الامانة العامة اقتراح الدكتور علي الفقير.

السيد الامين العام: اقتراح الاستاذ علي الفقير هو حذف كلمة بالاجماع وتصبح قراءة النص كالتالي، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية أصوات الحاضرين.

معالي نائب رئيس المجلس: مطروح للتصويت، من مع الاقتراح؟

السيد الامين العام: «١١» من «٤٦».

معالي نائب رئيس المجلس: «١١» من «٤٦» ولم ينجح الاقتراح، الفقرة «ب» مطروحة للتصويت، موافقة. الان الفقرة «ج» المقترحة.

السيد الامين العام: ج-١- اذا لم يتحقق النصاب المنصوص عليه في الفقرة «ب» في هذه المادة فتدعو الهيئة العامة الى اجتماع اخر خلال مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد عن خمسة عشرة يوماً.

ويكون الاجتماع الثاني قانونياً مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه.

٢- يلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة اذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي عبد الله النور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، الفقرة التي اصفتها تجعل أسلوب جمع الهيئة العامة للفرع مساوياً تماماً ومضارعاً للاجتماع الذي تعقده الهيئة العامة للنقابة ككل. وكانت الفقرة «ج» من المادة «١١» السابقة تحدثت عن أي في أي ساعة ينفض الاجتماع اذا لم يحصل النصاب.

احنا عندنا خبرة واسعة في الجمعيات العمومية في الشركات، اذا لم يحدد على ساعة نفى الجلسة واعتبارها غير قانونية يصير التنازع على القوانين. وأنا أردت ضبط عملية الجلسات بصورة محكمة لا تدعو للجدل ولا للخلاف ولا للأشغالات فأضفت أمرين.

الامر الاول هو الذي قرأته قبل قليل، أي انه اذا لم يحصل النصاب تحدد الهيئة الادارية الاجتماع القادم ما بين سبعة أيام وخمسة عشرة يوماً.

واضفت أيضاً انه يبقى المجتمعون في القاعة ساعة واحدة فاذا لم يتحقق النصاب خلال تلك الساعة يعتبر النصاب غير منعقد. رجاءاً بماثل تماماً لا ما أقرتموه في المادة «١١» ولم أضف شيئاً بل تداركت خطأ غير مقصود...

وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ

حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: أرجو أن أذكر الزملاء الكرام ان هذه المادة تعالج موضوع غير الموضوع الي عالجته المادة «١١». المادة «١١» عالجت موضوع يتعلق بكل جسم النقابة ويكل الهيئة العامة، ومفروض هذيك الهيئة العامة التي لها هيمنة على كل الفروع، فطبيعي أن تنفرد بأحكام خاصة شاملة تعالج التفاصيل.

أما المادة «٢٤» فهي تتعلق بالهيئة العامة للفرع، فاذا كان الفرع بمجلسه ويثلث الهيئة العامة للفرع لا يستطيع تأمين الاغلبية، معنى ذلك أن هناك لا جدية ولا موضوع هام لدى الفرع يقتضي اعادة دعوة.

لذلك أنا أرى ان المادة «٢٤» صحيحة وسليمة ولا داعي للأضافة وأرجو أن لا نقارنها بالمادة «١١»، لأن المادة «١١» تتعلق بالهيئة العامة مجتمعة هنا بشيء جزئي. وإذا رأت الهيئة العامة للمجموعة أن هناك ضرورة لشيء يعالجه الفرع يمكنها ان تدعو هي، الهيئة العامة، لاجتماع وتطبق عليها أحكام المادة «١١». ولذلك فاني لست مع اضافة أي حكم لأحكام المادة «٢٤» «أ» و«ب»... وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: هناك اقتراح

من قبل معالي عبد الله النور وثني عليه «١» و «٢»، من مع اضافة الفقرة «ج» بالبنتين «١» و «٢»؟

السيد الامين العام: «٣٥» من «٤٧».

هكذا من الأشغال

هكذا من الأشهر

معالي نائب رئيس المجلس: ٢٥٠ من  
٤٤٧ ونجحت المادة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في  
المشروع.

المادة ٢٥- أ- تتألف الهيئة الإدارية للفرع  
من سبعة أعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة  
للفرع من بين أعضائها بالاقتراع السري وتولى  
إدارة الفرع لمدة سنتين من تاريخ انتخابها،  
ويشترط فيمن ينتخب عضواً فيها أن لا تقل مدة  
خدمته التعليمية عن ثلاثة سنوات.

ب- تنتخب الهيئة الإدارية للفرع من بين  
أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس وأميناً للسر وأميناً  
للمصندوق.

قرار اللجنة القانونية  
موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في  
المشروع.

المادة ٢٦- تمارس الهيئة العامة للفرع المهام  
والصلاحيات التالية:-

أ- دعوة الهيئة الإدارية للفرع للاجتماع  
وتتخذ قراراتها.

ب- إدارة شؤون الفرع الادارية والمالية  
والمهنية.

ج- دراسة الامور المحالة اليها من  
المجلس وإبداء مطالباتها وتوصياتها بشأنها.

د- تشكيل اللجان والقيام بالنشاطات  
التربوية والاجتماعية التي تنسجم مع أهداف  
النقابة.

هـ- ايداع اموال الفرع في المصرف الذي  
تحدده.

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٦):

- في مطلعها:

شطب عبارة (الهيئة العامة) والاستعاضة  
عنها بعبارة (الهيئة الادارية) الواردة في صدر  
المادة.

الفقرة ١- شطب عبارة (الهيئة الادارية)  
والاستعاضة عنها بعبارة (الهيئة العامة) الواردة  
فيها.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة (٢٦)  
مطروحة، الفقرة ١؟ موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في  
المشروع.

المادة ٢٧- تعفى النقابة من ضريبة الابنية  
ولاراضي داخل المناطق البلدية وضريبة المعارف  
عن الاملاك التي تستعملها لتحقيق اغراضها  
وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون ومن  
رسوم طوابع الواردات على المعاملات الخاصة  
بها.

قرار اللجنة القانونية.

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ عبد  
الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي  
الرئيس.

أنا فقط أحب أن أضيف إلى عجزها ومن  
رسوم طوابع البريد على مراسلاتها، أسوة

بالتقابات الأخرى.

معالي نائب رئيس المجلس: لو سمحت  
شواقراحك؟

السيد عبد الحفيظ علاوي: أن يضاف في  
عجزها بعد المعاملات الخاصة بها ومن رسوم  
طوابع البريد على مراسلاتها.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: أكتبه  
وأرسله للأمانة، الاستاذ عبد الرؤوف.

السيد عبد الرؤوف الروابدة: أريد أن  
أثني، على غير رغبة مني، على اقتراح الاخ عبد  
الحفيظ علاوي. لأنه بالحسابات لو كان عدد  
أعضاء النقابة ثمانين ألفاً فكل تعميم سترسله  
للأعضاء بدءاً من ٨ آلاف دينار رسوم طوابع  
بريد، وأعتقد أن هذا سيدمر النقابة ويحرمها من  
مراسلاتها مع أعضائها.

ولذا نأني اقتراح أن تعفى من الطوابع  
البريدية ويكون ذلك دعماً من الدولة لها...  
شكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ  
حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي  
الرئيس.

هذه النقابة نقابة وليدة وتحتاج إلى دعم،  
ونحن نقول أننا علينا أن نرعى التعليم  
والعلمين. ولست أدري لماذا لم يرد النص  
بالأعضاء الشامل؟ لماذا لا يقال تعفى النقابة من  
رسوم الطوابع والرسوم والرسوم الطوابع مهما كان

أنا أعتقد أن هذا الذي يحقق دعماً للنقابة  
بحيث أن لا يكون هناك أية ضرائب أو رسوم أو  
طوابع عليها... وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: رئيس  
اللجنة القانونية، تفضل.

السيد رئيس اللجنة: شكراً سيدي  
الرئيس.

أنا الحقيقة لا أمانع في الاقتراح الذي  
اقترحه الاخوان عبد الرؤوف الروابدة والاستاذ  
أبو محمد، ايضاً لا أمانع بالاقتراح الذي اقترحه  
الاستاذ حسين مجلي طالما أن هذه النقابة هي فعلاً  
نقابة وليدة ويحاجة إلى الرعاية والدعم،  
ومتسبواها في الغالب ليسوا كالمحاميين أو الأطباء  
والمهندسين من ذوي الدخول المرتفعة إلى حد ما  
فلا بأس من قبول التعديل الذي اقترحه الاستاذ  
حسين مجلي.

معالي نائب رئيس المجلس: استاذ حسين  
إذا سمحت أكتب اقتراحك وأرسله للأمانة  
العامة، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقيه: مع التوجه في دعم  
هذه النقابة للأعباء التي ذكرها بعض  
الزملاء، لكن لا ينبغي أن نعطيها إعفاءً عاماً  
شاملاً في كل الامور وخاصة قد يتعلق منها  
بالجمارك وكذلك رسوم الجامعات وما أشبه  
ذلك.

لذلك أنا أرى النص كما ورد في المادة مع  
الإضافة التي اقترحها الاخ عبد الحفيظ علاوي  
والاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ثني عليها،  
ولكن ينبغي أن يبقى الاعفاء الزائد خاضعاً



هكذا من الأهل

لقرار مجلس الوزراء . فبإمكان النقابة أن تنسب عندئذ الى مجلس الوزراء وهو الذي يعني على ضوء ما يراه مناسباً وضرورياً أما ان نعطيها عفواً عاماً كاملاً فهذا لا اوافق عليه . . وشكراً .

أصوات: نثني على ذلك .

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ جمال حداد .

السيد جمال حداد: شكراً معالي الرئيس . الحقيقة أنا مع التوجه في دعم هذه النقابة ، لكن أي اعفاء يعطى لهذه النقابة سيكون منطلقاً للنقابات الأخرى أن تثبت بهذه الاعفاءات . وبالتالي ابتداءاً من وزارة البريد الى بقية المؤسسات سيكون هناك مطالبات من جميع النقابات عقب امتيازات نقابة المعلمين .

الحقيقة علينا ان نراعي ان اي اعفاء يتم على هذه النقابة سيكون حافزاً لبقية النقابات ، وبالتالي سيكون عمل وزارة البريد فقط لنقابة العمال والمعلمين والأطباء والمهندسين وستكون مبالغ مكلفة بالتالي على الدولة . وأرجو ان يكون كما يطبق في بقية النقابات ان يطبق على نقابة المعلمين . . وشكراً .

معالي نائب رئيس المجلس: اذا سمح الزملاء فيه اقتراح من عبد الحفيظ علاوي ونثني عليه ، وفيه اقتراح اخر من الاستاذ علي الفقير ونثني عليه . معالي ابراهيم هرون فيه شيء مهم؟

السيد عبد الباقى جو: اقترح اضافة كلمة ومن رسوم طوابع البريد فقط الى الواردات ، هذا اقتراحاً للبريد مش بشكل عام . ما دام النقابة تطلب شيئاً محدداً فنحن نلبي

مطلب النقابة التي هو طوابع البريد .

معالي نائب رئيس المجلس: اذا سمح الزملاء ، هنالك ثلاثة اقتراحات جميعها في مصلحة نقابة المعلمين ، نقابة حديفة وهناك توجه لدعمها . الامانة العامة الاقتراح الاول .

السيد الامين العام: الاقتراح الاول مقدم من الاستاذ عبد الحفيظ علاوي ومؤيد من الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة والاستاذ علي الفقير وهو ينص على أن تعفى النقابة من ضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق البلدية وضريبة المعارف ومن رسوم طوابع البريد على مراسلاتها .

الاقتراح الثاني من الاستاذ حسين مجلي تعفى النقابة من كافة الضرائب والرسوم والطوابع مهما كان نوعها . . الخ الفقرة .

معالي نائب رئيس المجلس: هذا الابدع؟

السيد الامين العام: نعم ، هذا الابدع . معالي نائب رئيس المجلس: اذن يطرح الابدع ، الاستاذ الامين العام .

السيد الامين العام: اقتراح الاستاذ حسين مجلي ، تعفى النقابة من كافة الضرائب والرسوم والطوابع مهما كان نوعها .

٢٠ من ٥١ .

معالي نائب رئيس المجلس: ٢٠ من ٥١ ولم ينجح الاقتراح ، الاقتراح الثاني .

السيد الامين العام: الاقتراح الثاني مقدم من الاستاذ عبد الحفيظ علاوي وهو تعفى النقابة من ضريبة الابنية والاراضي . . ومن رسوم طوابع البريد على مراسلاتها .

٤٥ من ٥١ .

معالي نائب رئيس المجلس: ٤٥ من ٥١ وينجح الاقتراح . المادة ٢٨ .

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في الشروع .

المادة ٢٨ - ١ - بعد سريان احكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة احد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين العاملين في الوزارة او من خارجها عن امضوا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة في ممارسة التعليم . وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

١- تسلم قوائم باسماء المعلمين العاملين في جهاز الوزارة من الجهة المختصة فيها وتثبيت عضويتهم في النقابة .

٢- قبول طلبات انتساب المعلمين العاملين في اي من المؤسسات التعليمية الأخرى المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والبت فيها .

ب- تمارس هذه اللجنة صلاحياتها لمدة لا تتجاوز تسعة اشهر من تاريخ تأليفها وتقوم خلال الاشهر الثلاثة الأخيرة منها بدعوة الهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب ونائبه واعضاء المجلس وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢٨) :

الفقرة ب :-

- شطب عبارة (تسعة اشهر) والاستعاضة عنها بعبارة (سنة شهور) الواردة فيها .

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ محمد الأزايدى .

السيد محمد الأزايدى: شكراً معالي الرئيس .

لدي اقتراح على المادة فأرجو ان تتمتع اليه ثم أسلمه للامانة العامة اذا أيد .

بعد سريان احكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزير وعضوية ستة من المعلمين عن امضوا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة في ممارسة التعليم . وتتولى هذه اللجنة ما يلي :-

١- تسلم قوائم باسماء المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من المادة (٦) من هذا القانون .

٢- قبول طلبات الانتساب للمعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والبت فيها . شطب العبارة (ب) ووضع هذه بدلاً منها .

٣- تقوم بدعوة الهيئات العامة في الفروع لانتخاب ممثلها في الهيئة العامة للنقابة ، ثم تقوم بدعوة الهيئة العامة التي يتم انتخابها للاجتماع وانتخاب النقيب ونائبه واعفاء المجلس وفقاً للاحكام المنصوص عليها في هذا لقانون وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ اصدار هذا القانون .

أصوات: نثني على ذلك .

هكذا من أجل

معالي نائب رئيس المجلس: أكتبه إذا سمحت وأرسله للأمانة العامة، الاستاذ سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: معالي الرئيس، بما أن اللجنة التأسيسية هي التي يدها تقوم بترتيب واستقبال الطلبات من جميع المعلمين في القطاع العام والخاص والمتقاعدين، وهذه قوائم كبيرة جداً وأعداد كبيرة. باعتقادي أن ما ذهبت له اللجنة القانونية بتخفيض المدة إلى ستة أشهر غير كافٍ، وأرى أن تسعة أشهر هي أفضل وأسلم لتتم الجدولة ويتم انتساب المعلمين لهذه النقابة... وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

أنا اقترح أن يكون الموظف من داخل الوزارة وليس من خارجها ما دام الأمر يتعلق بجدول وأسبام المعلمين العاملين في الوزارة، وأن يكون القرار لمجلس الوزراء وليس للوزير. حتى يكون الأمر مسيطراً عليه وأن لا يكون مثلاً لتوجه معين بعينه. لذلك أرى أن يكون هذا من صلاحيات صاحب الولاية العامة وهو مجلس الوزراء في تعيين هذه اللجنة ومن يترأسها لتتولى هذه المهام المؤقتة، وأنا مع قرار اللجنة القانونية باختصار المدة إلى ست شهور وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الدكتور عبد الله النور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: شكراً.

معالي الرئيس.

تحدث هنا عن فترة انتقالية، هذه المادة تتحدث عن فترة انتقالية يكون فيها شخص واحد وست موظفين هم مجلس النقابة، ومجلس النقابة يدعو الهيئة العامة. ولكن لا تتحدث هذه المادة عن من يدعو إلى اجتماع للهيئة العامة للفروع. إذا أقرت هذه المادة كما هي لا يمكن عقد اجتماع الهيئة العامة للفروع، لأن صدر المادة يجعلها مجلس نقابة ولا يجعلها أيضاً هيئة إدارية للفروع.

ولذلك لا بد من تعديل الفقرة «أ». بحيث نقول في سطرها الرابع وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة والهيئة الإدارية للفروع. والا سيتعذر اجتماع الفروع وسيتعذر اجتماع ممثلي الهيئة العامة ليست هي مجموع المعلمين. الهيئة العامة هي المنتخبون من الفروع، فمن يدعو هؤلاء ١١١٩.

فلذلك اعطاء الصلاحية الانتقالية لمدة ستة أشهر أو تسعة غير كافٍ إطلاقاً. ومن هنا فإن عمل هذه اللجنة طويل وكثير وعليها أن تشرف على الانتخابات في كل الولاية المملكة البالغة نحو ٢٤ لواء وإنجاز هذا العمل في خلال ثلاثة أشهر غير ممكن.

ولذلك اقترح الإبقاء على تسعة أشهر وتعديل صلاحيات هذه اللجنة كما وصفت سابقاً لتكون مجلس نقابة وتكون هيئة إدارية لكل فرع من الفروع... وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: لو سمحت معالي أبو زهير ترسل اقتراحك للأمانة العامة، بقي ثلاث مواد فأرجو الزملاء أن نستعمل

بإتمامها. عطوفة الأمين تفضل.

السيد الأمين العام: الاقتراح الأول من الاستاذ محمد الأزايدى وينص على ما يلي:- بعد سريان أحكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين ممن أمضوا مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة في ممارسة التعليم. وتتولى هذه اللجنة ما يلي:-

١- تسلم قوائم بإسماء المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة «أ» من المادة «٦» من هذا القانون.

٢- قبول طلبات الانتساب من المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة «ب» من المادة «٦» من هذا القانون والبت فيها.

٣- تقوم بدعوة الهيئات العامة في الفروع لانتخاب ممثليها في الهيئة العامة للنقابة، ثم تقوم بدعوة الهيئة العامة التي يتم انتخابها للاجتماع وانتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إصدار هذا القانون.

الاقتراح الثاني هو اقتراح معالي الدكتور عبد الله النور على الفقرة «أ» وهو بعد سريان أحكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة أحد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين العاملين في الوزارة أو من خارجها ممن أمضوا مدة لا تقل على خمسة عشر سنة في ممارسة التعليم، وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة والهيئة الإدارية للفروع المنصوص عليها في القانون بما في ذلك ما

يلي... الخ.

التعديل الثاني في الفقرة «ب» والذي ينص على ما يلي:- تمارس هذه اللجنة صلاحيات لمدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ تأليفها، وتقوم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منها بدعوة الهيئة العامة لكل من الفروع والهيئة العامة إلى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

معالي نائب رئيس المجلس: إذا سمح الاخوان، عفواً استاذ محمد ما هو التعديل؟

السيد محمد الأزايدى: التعديل هو خلال مدة لا تتجاوز تسعة شهور بدال ثلاثة شهور، ويبقى النص كما هو لأن المدة قليلة، وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الآن اقترح الاستاذ محمد الأزايدى وثني عليه وهو مطروح للمجلس الكريم، من مع هذا الاقتراح؟

السيد الأمين العام: «١٧» من «٥٢».

معالي نائب رئيس المجلس: «١٧» من «٥٢» ولم ينجح الاقتراح، اقترح معالي عبد الله النور مطروح للتصويت، أقره عطوفة الأمين.

السيد الأمين العام: الاقتراح هو بإضافة «والهيئة الإدارية للفروع» على نص الفقرة «أ» بعد «مجلس النقابة».

وأضافة «الهيئة العامة لكل الفروع» على الفقرة «ب» بعد «بدعوة المجلس».

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس. الموضوع الي اثاره أبو زهير جدير بالاهتمام، أنا من الذي يرغبون بانتهاء القانون بسرعة لكن هذه المادة مهمة جداً.

حقيقة ما اضافة معالي أبو زهير في صدد المادة أنا أرى أن لا وجود لهذه الاضافة ولا مرور لها لأنه لا يوجد فروع، لكن يمكن أن ينصب التعديل على الفقرة «ب» من هذه المادة الي اللجنة هذه تجري انتخابات لهيئات الفروع التي تنتخب بدورها أول مجلس للنقابة.

يعني التعديل ان جاز وهو امر حقيقة مقبول يجري على الفقرة (ب) وليس على صدر المادة كما جاءت في مشروع الحكومة. فلذلك ان نعطي صلاحيات لفروع غير موجودة أمر غير صحيح، فالأمر بحاجة للنقاش للسمع وجهات نظر في هذا النقطة اذا سمحت معالي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: سيدي الرئيس أنا أرى حقيقة أنه عم نصوت أحياناً دون تدقيق ما مر في القانون.

معالي نائب رئيس المجلس: بالنسبة للفقرة الأولى صوت عليها، كان هناك اقتراح وثني عليه ولم يكن هناك رأي لرئيس اللجنة القانونية اذا كان هناك مخالفة للنظام أو أي نوع من الخطأ. لذلك بالنسبة للكلام التي تفضلت فيه اتوقع انه يمكن رأيك الشخصي.

السيد حسين مجلي: لا ننسى سيدي الرئيس أننا أمام نقابة غير مؤسسة، وأنها تمر في

مرحلة تحت التأسيس، لا يوجد لها لا فروع ولا هيئات فروع. والغرض الذي يرغبه معالي الاستاذ أبو زهير حقيقة هناك، في المادة هذه الي نناقشها، هناك صلاحية للمجلس.

ولا ننسى أن الفقرة (ح) من المادة (١٨) تعطي للمجلس المؤقت الانتقالي حق تشكيل أي مجلس أو لجنة أخرى يراها ضرورية لتحقيق أهداف النقابة. في مرحلة التأسيس يمكن هذا المجلس أن يعين لجان، لكن قانوناً لا بموجب هذا القانون ولا يتصور قبل مضي مرحلة التأسيس أن توجد فروع وهيئات حتى نضع لها نص. لذلك هذا التعديل ليس في مكانه.

أما من حيث المدة سيدي الرئيس أرجو أيضاً أن اذكر أن هذه المرحلة الانتقالية للمجلس المؤقت هذا الانتقالي يتعامل مع جيش من المعلمين، جيش واسع، وحقيقة مهمته ستكون صعبة. فكيف نقول اعداد ثلاث شهور ثم ثلاث شهور تنفيذ. حقيقة أنا أشفق على هؤلاء السنة كيف يتعاملون مع هذا المدة، أنا أرى حتى تسعة شهور قليلة ومع أن تكون المدة حتى سنة، ومع ذلك يمكن أن تكون المدة الادلى تسعة شهور.

لذلك أنا مع بقاء التسعة شهور كما هي ولست مع اجراء أي تعديل لاضافة هيئات غير موجودة أصلاً وندعو شيئ غير موجود وغير قائم... وشكراً.

معالي نائب رئيس المجلس: الأخ عبدالله السور.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي معالي الرئيس، من المؤكد ان جواب الزميل

الاستاذ حسين مجلي يدل أنه لم اعرض موضوعي بصورة واضحة. فأذا أمرت تعطيني دقيقة لأوضح اقتراحي كما يلي:-

هذه المادة تجعل وزير التربية والتعليم يعين سبع اشخاص برئاسة أحدهم ليكونوا هم مجلس النقابة، الرئيس تبعهم هو نقيب والسنة هم اعضاء النقابة وذلك لفترة انتقالية عددها تسعة أشهر في المشروع الاصيل وستة أشهر في التعديل لكن مش هذا الموضوع. الموضوع يقول ان هؤلاء مجلس نقابة ويدعون الهيئة العامة الى الاجتماع، يعني رايح يعلنوا في الصحف وفي البريد لكل معلم ان الهيئة تاريخها ١٤/ اكتوبر. الهيئة العامة مش ال «٥٧» ألف معلم. الهيئة العامة مكونة من ممثلي المحافظات والالوية.

يعني الي يدعو للهيئة العامة بعد تسعة أشهر هم السلي انتخبتهم المحافظات والالوية. لا الذي يدعو هؤلاء في المحافظات والالوية ليس مجلس النقابة بل الهيئة الادارية في المحافظة واللواء الي هي لسه ما صارت.

وهنا يا ريب أخ حسين تكتب لي، أنا ما دعيت أن تكون فروع في المحافظات يسميها وزير التربية والتعليم، أنا بدني أعطي مجلس النقابة المؤقت هذا حق دعوة كل محافظة للاجتماع لانتخاب ممثليها الى الهيئة العامة. وإذا بقيت صلاحيات هذا المجلس السباعي كما هي في داء لا يمكن أن تجتمع الفروع بدعوة من احد، لأنك أعطيت أنه نقابة مش هيئة ادارية.

وأنا أضفت ما يلي: قلت هؤلاء السبعة يدعون كل محافظة ولواء لتجتمع وتنتخب ممثليها في موعد معين. فان تم هذا على مستوى كل

المحافظات تحدد موعداً آخر لانتخابات النقابة النهائية، هذا هو الي نقوله. والا الهيئات العامة في المحافظات والالوية لا تجتمع أبداً.

معالي نائب رئيس المجلس: مطروح اقترح معالي عبد الله السور للتصويت، موافق عليه. المادة ٢٩.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٢٩- لا تحل النقابة الا بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية او بقرار قضائي اذا خرجت النقابة عن اهدافها وتؤول اموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها الى الوزارة التي تتولى تصفيتها، على ان يقتصر الانتفاع بحصيلة التصفية بالمعلمين الذين كانوا اعضاء في النقابة.

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

ولا تحل النقابة إلا بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية أو بقرار قضائي، أنا اقترح أن يضاف او بقرار قضائي قطعي، يعني مر بجميع مراحل القضاء.

أنا أعني بذلك لو صدر قرار محكمة البداية الا تحل النقابة وتشكل الا بعد أن تمر بجميع المراحل القضائية، تستمر في نشاطها الى

هكذا من الأهل



أن يأخذ الدرجة القطعية من أعلى درجات القضاء.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

ان استفادة اسرة المعلم من اية منفعة سيكون لها انعكاسات اجتماعية ايجابية، وهي ايضاً تكريم وتعزيز لدور المعلم.

لذا اقترح اضافة كلمة وأسرههم، خوفاً انه بعد الوفاة للمعلم تكون اوضح. هي نفس الشيء لكن للضمانة نضيف في السطر الخامس بعد كلمة «معلمين» وأسرههم.

معالي نائب رئيس المجلس: الاستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

معالي الرئيس اذا سمحت لي أنا بدي أرد على الاقتراحين اقتراح الشيخ عبد المنعم واقتراح الزميل منصور. اقتراح الشيخ عبد المنعم معروف قانونياً بأن القرار القضائي الذي لم يكتسب الدرجة القطعية لا ينقل، فلا داعي للتخوف ولا داعي للأضالة او اضافة كلمة قطعي.

وبالنسبة للأخ منصور ما دام النص على أن يقتصر الانتفاع بحصيلة التصفية بالمعلمين فلا داعي للنص على أسرهم حتى لو توفي المعلم لا سمح الله فالورثة الشرعيون حسب نظام الميراث وحسب القانون هم الذين يرثون.

لذلك اقترح وقف النقاش والتصويت على المادة... وشكراً.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة مطروحة للتصويت، من مع المادة؟ موافقة، المادة ٣٠.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٣٠- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة ونظام الاسكان للأعضاء.

قرار اللجنة القانونية.

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أنا عندي اضافة، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الهيئة العامة للنقابة اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي نائب رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة: اذا سمحت سيدي الرئيس، الحقيقة ما فيه تشريع في كل النقابات نص على مثل هذا النص، اذا قرأنا مواد سابقة في هذا القانون نجد ان من صلاحيات الهيئة العامة ان تضع مشاريع الانظمة. يعني الحكومة

لذلك الأمر عمي وحكماً هذا المشروع سيأتي من الهيئة العامة للنقابة... وشكراً سيدي الرئيس.

معالي نائب رئيس المجلس: المادة مطروحة للتصويت، موافقة.

السيد رئيس اللجنة: المادة كما وردت في المشروع.

المادة ٣١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

قرار اللجنة القانونية

موافقة.

معالي نائب رئيس المجلس: موافقة، القانون بمجمله؟ موافقة.

\* وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس \*

ما راج تحييب النظام من عندها، دائئاً صاحب الشأن يقدم مشروع النظام للحكومة اصلاً دون ان ينص على ذلك هنا.

في مادة سابقة ذكرنا فيها كيف تخرج الانظمة الى حيز الوجود، قلنا الهيئات العامة تجتمع وتقر مشروع الانظمة ويجلس النقابة ينقل هذا المشروع الى وزارة التربية والتعليم. أما اذا قلت بناء على تنسيب النقابة هنا أعطيت النقابة سلطة التشريع الحقيقية، وليس في الدستور لأي نقابة سلطة التشريع. التشريع له مسار محدد في الدستور، مشروع القانون من الحكومة، يقره مجلس الامة، يقترن بالأرادة الملكية. النظام ايضاً له صيغة معينة في الدستور.

### مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣

#### كما اقره مجلس النواب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة التربية والتعليم.

الوزير: وزير التربية والتعليم.

النقابة: نقابة المعلمين المؤلفة وفق احكام هذا القانون.

الهيئة العامة: الهيئة العامة للنقابة.

المجلس: مجلس النقابة.

الفرع: فرع النقابة.

التقيب: نقيب المعلمين.

المعلم: كل من يتولى التعليم او اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة

هكذا من أجل

في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو أي إدارة من إدارات الوزارة أو المؤسسات التعليمية الخاصة.

المادة (٣) أ - يؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة المعلمين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها هذه الصفة الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق غاياتها وأهدافها، وأن تقاضي وتقاضي وأن توكل عنها أي محام في الإجراءات القضائية أو القانونية المتعلقة بها.

ب - يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في أي منطقة يوجد فيها مديرية تربية وتعليم وذلك بقرار من المجلس.

المادة (٤) تمارس النقابة نشاطها وتعمل على المساهمة في تحقيق ما يلي:

- أ - رفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم.
- ب - الارتقاء برسالة التعليم وتطويرها والمحافظة على أخلاقياتها وتقاليدها.
- ج - جمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم.
- د - تأمين الحياة الكريمة للمعلمين وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة.

المادة (٥) تلتزم النقابة في سياق ممارستها لنشاطها وأعمالها المنصوص عليها في هذا القانون بما يلي:

- أ - المحافظة على متطلبات العملية التربوية وبشكل خاص رعاية مصلحة الطالب وحقه في التعلم وعدم الاضرار بهذا الحق.
- ب - مراعاة أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به وأحكام التشريعات الأخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم أو بالمعلمين.

المادة (٦) أ - يعتبر عضواً في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة وتزود الجهة المختصة فيها المجلس باسماء المعلمين الذين تطبق عليهم أحكام هذه الفقرة.

ب - يحق للمعلم العامل في أي مؤسسة تعليمية أخرى سواء كانت حكومية أو خاصة من غير مؤسسات التعليم العالي الانتساب إلى النقابة وفقاً لأحكام هذا القانون.

ج - يشترط في عضو النقابة أن يكون أردني الجنسية وأن لا يكون منتسباً إلى نقابة أخرى.

المادة (٧) أ - يقدم طلب الانتساب إلى النقابة من المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون إلى المجلس وفقاً بالوثائق والمستندات التي

ب - يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه، وللمجلس الموافقة على الطلب أو رفضه بقرار معلل.

ج - يبلغ قرار المجلس لطالب العضوية ويعلق على لوحة الإعلانات في مركز النقابة وفروعها.

المادة (٨) تتكون النقابة من الهيئات التالية:

- أ - الهيئة العامة.
- ب - المجلس.
- ج - الهيئات العامة للفروع.
- د - الهيئات الإدارية للفروع.

المادة (٩) تتكون الهيئة العامة من مجموع الأعضاء المنتخبين من قبل الهيئات العامة للفروع كمندوبين وممثلين لها في الهيئة العامة بنسبة تمثيل تعادل (١ : ١٠٠).

المادة (١٠) تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام التالية:

- أ - انتخاب النقيب ونائب النقيب وأعضاء المجلس.
- ب - مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه.
- ج - إقرار مشروع الميزانية السنوية للنقابة وتصديق الحسابات السنوية الختامية الخاصة بها.
- د - تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة.
- هـ - دراسة الأمور الأخرى التي تعرض عليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها.
- و - مناقشة الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد قدمت وتبلغ بها المجلس خطياً قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل.
- ز - مناقشة مشاريع تعديل هذا القانون والأنظمة الخاصة بالنقابة.

المادة (١١) أ - تعقد الهيئة العامة اجتماعاً عادياً مرة واحدة في السنة ولها عقد اجتماع غير عادي أو أكثر خلال السنة إذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس لمناقشة أمور معينة أو بناء على طلب من عدد لا يقل عن (٢٥٪) من أعضاء الهيئة العامة على أن يبينوا في الطلب الأمور التي يراد للهيئة العامة مناقشتها في الاجتماع غير العادي، ولا يجوز مناقشة أي أمور أخرى لم تدرج في الدعوة للاجتماع، وذلك تحت طائلة بطلان تلك المناقشة وأي قرار يصدر فيها.

ب - يكون أي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونياً إذا حضرته الأغلبية المطلقة من

هكذا من أهل

اعضائها على الأقل. فإذا لم يكتمل هذا النصاب فتدعى الهيئة العامة لعقد اجتماع آخر بعد مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه.

ج- يلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة إذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له.

د - تتخذ الهيئة العامة قراراتها في الأمور التي تعرض عليها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين، اما القرارات المتعلقة بتعديل القانون والانظمة الخاصة بالنقابة فيشترط موافقة ثلثي الحاضرين من اعضائها.

المادة (١٢) يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وتسعة اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من بين اعضائها وفقا لاحكام هذا القانون، وتكون مدة دورة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه.

المادة (١٣) أ - يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقيبا او نائبا للنقيب او عضوا في المجلس ما يلي:

- ١ - ان لا يكون وزيرا عاملا.
- ٢ - ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن عشر سنوات اذا كان مرشحا لمركز النقيب او نائب النقيب وان لا تقل مدة الخدمة هذه عن خمس سنوات اذا كان مرشحا لعضوية المجلس.
- ب - لا يجوز انتخاب النقيب ونائبه لاكثر من دورتين متتاليتين.

المادة (١٤) أ - يتم انتخاب النقيب ونائبه واعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري المباشر في وقت واحد وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على النموذج المقرر وان تكون مجهزة بخاتم النقابة، ويدعى الوزير او من ينوبه لحضور عملية الانتخاب.

ب - يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح على الاكثرية المطلقة لاصوات الحاضرين من اعضاء الهيئة العامة على الأقل. فاذا لم يحصل اي من المرشحين على هذه الاكثرية لأول مرة، فيعاد الاقتراع في الجلسة نفسها بين المرشحين الاثنين اللذين حصلوا على اكثر الاصوات، ويفوز بمركز النقيب من يحصل منها في هذا الاقتراع الثاني على اكثر الاصوات.

ج- تسري احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على انتخاب نائب النقيب.

د - اما الاعضاء فيفوز منهم بعضوية المجلس من يحصل في الانتخاب على الاكثرية النسبية من الاصوات.

هـ - يبلغ النقيب نتيجة الانتخابات الى الوزير خلال سبعة ايام من تاريخ اجرائها وتُنشر في الجريدة الرسمية.

المادة (١٥) يتولى النقيب رئاسة المجلس والهيئة العامة وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس، ويمثل النقابة لدى الجهات المحلية والاجنبية والدولية، ويتولى نائبه ممارسة صلاحياته عند غيابه.

المادة (١٦) أ - اذا استقال النقيب او شغل مركزه لاي سبب آخر يصبح نائبه قائما باعماله حتى نهاية دورة المجلس، واذا شغل مركز نائب النقيب لاي سبب فينتخب المجلس من يعمل محله من بين اعضائه.

ب - اذا شغل مركز النقيب ونائب النقيب في وقت واحد فيتولى اكبر اعضاء المجلس سنا اعمال النقيب، وينتخب المجلس من بين اعضائه نائبا للنقيب ويتولىان ممارسة اعمال النقيب ونائبه اذا كانت المدة المتبقية من دورة المجلس لا تزيد على ستة اشهر، والا فتدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما لانتخاب النقيب ونائبه.

ج- اذا شغل مركز اي عضو في المجلس لاي سبب من الاسباب بما في ذلك تطبيق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيصبح المرشح الذي كان قد نال اكثر الاصوات بعد المرشحين الذين فازوا بالانتخابات عضوا في المجلس ويبلغه النقيب بذلك خلال سبعة ايام من شغور المركز ويدعوه الى حضور اجتماعات المجلس.

د - اذا كان عدد الاعضاء المستقلين او الذين شغرت مراكزهم يزيد على ثلث اعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يملأهم لاكمال المدة الباقية من دورة المجلس.

المادة (١٧) يعتبر عضو المجلس فاقدا لعضويته بقرار من المجلس اذا تغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متوالية او ستة اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله.

المادة (١٨) يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

أ - ادارة الشؤون الادارية والمالية للنقابة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه بما في ذلك تحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة.

ب - استثمار اموال النقابة.

ج- اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة

هكذا من المأهول



العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة.

- د - اقتراح مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامة.
- هـ - دعوة الهيئة العامة الى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها.
- و - الاشراف على فروع النقابة ومتابعة اعمالها وابعاد نشاطها.
- ز - تعيين ممثلي النقابة في المجالس والهيئات واللجان التي تشارك فيها النقابة.
- ح - تشكيل اي مجلس او لجنة اخرى يراها ضرورية لتحقيق اهداف النقابة وتحديد صلاحياتها.
- ط - تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة من القطاع الخاص وتحدد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة.
- ي - التعاون مع نقابات المعلمين في الوطن العربي ومع المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون التربية والتعليم والموافقة على الاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تدعى اليها النقابة.
- ك - اصدار المطبوعات التربوية التي تخدم اهداف النقابة.
- ل - تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم واصدار التعليمات اللازمة لذلك.
- م - تملك واستئجار ما تحتاج اليه النقابة من ابنية وعقارات.
- ن - ايداع اموال النقابة في المصارف التي يحددها.
- س - القيام بأي مهام صلاحيات اخرى ينص هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه على انها من مهام وصلاحيات المجلس.

المادة (١٩) تتألف واردات النقابة من المصادر التالية:

- أ - رسوم الانتساب للنقابة ورسوم اشتراك الاعضاء فيها كما يحددها النظام الداخلي للنقابة.
- ب - التبرعات والاعانات والهبات التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها.
- جـ - الايرادات الناتجة للنقابة من النشاطات الثقافية والاجتماعية التي تقوم بها.
- د - ريع استثمار اموال النقابة.

المادة (٢٠) تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها.

المادة (٢١) يحدد النظام الداخلي للنقابة ما يلي:

- أ - الامور الادارية المتعلقة بمواعيد اجتماعات الهيئة العامة للنقابة والهيئات العامة للفروع واجراءات الدعوة اليها والامور التنظيمية والادارية المتعلقة باجتماعاتها وانتخاب المجلس.
- ب - الامور الادارية والتنظيمية المتعلقة باعمال المجلس بما في ذلك توزيع المناصب على اعضائه وتحديد المهام والمسؤوليات الموكلة لكل منهم ومواعيد اجتماعات المجلس واجراءات الدعوة لها.
- جـ - الامور المتعلقة بالرسوم والاشتراكات وتحديد موعدها واجراءات دفعها والعوائد الاخرى للنقابة وايداع اموالها في المصارف واجراءات وصلاحيات الصرف منها.

المادة (٢٢) تتكون الهيئة العامة للفرع من جميع اعضائه العاملين في منطقتهم الادارية ويمارس المهام والصلاحيات التالية:

- أ - اقرار الخطة التنفيذية للفرع في اطار الخطة العامة للنقابة.
- ب - مناقشة التقريرين الاداري والمالي المقدمين من الهيئة الادارية للفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- جـ - تصديق الحسابات الختامية للسنة السابقة واعتماد مشروع خطة موازنة الفرع للسنة المقبلة.
- د - انتخاب مندوبي الفرع للهيئة العامة للنقابة بالاقتراع السري وذلك بالنسبة المقررة.
- هـ - انتخاب الهيئة الادارية للفرع.

المادة (٢٣) لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلس وعضوية الهيئة الادارية للفرع.

المادة (٢٤) أ - تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعا عاديا واحدا في السنة ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي بدعوة من الهيئة الادارية للفرع، او بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل وفي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة اي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع وذلك تحت طائلة بطلان مثل تلك المناقشة واي قرار يصدر فيها.

ب - يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة للفرع قانونيا اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضائها على الاقل وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين.

جـ - اذا لم يتحقق النصاب المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة فتدعو الهيئة

هكذا من المأهول

الادارية الى اجتماع آخر خلال مدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه.

ويلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة اذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له.

المادة (٢٥) أ - تتألف الهيئة الادارية للفرع من سبعة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة للفرع من بين اعضائها بالاقتراع السري وتتولى ادارة الفرع لمدة سنتين من تاريخ انتخابها، ويشترط فيمن ينتخب عضوا فيها ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن ثلاث سنوات.

ب - تنتخب الهيئة الادارية للفرع من بين اعضائها رئيسا ونائبا للرئيس وامينا للسر وامينا للصندوق.

المادة (٢٦) تمارس الهيئة الادارية للفرع المهام والصلاحيات التالية :-

أ - دعوة الهيئة العامة للفرع للاجتماع وتنفيذ قراراتها.

ب - ادارة شؤون الفرع الادارية والمالية والمهنية.

ج - دراسة الامور المحالة اليها من المجلس وايداء مطالعاتها وتوصياتها بشأنها.

د - تشكيل اللجان والقيام بالنشاطات التربوية والاجتماعية التي تنسجم مع اهداف النقابة.

هـ - ايداع اموال الفرع في المصرف الذي تحدده.

المادة (٢٧) تعفى النقابة من ضريبة الابنية والاراضي داخل المناطق البلدية وضريبة المعارف عن الاملاك التي تستعملها لتحقيق اغراضها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون ومن رسوم طوابع الواردات على المعاملات الخاصة بها ومن رسوم طوابع البريد على مراسلاتها.

المادة (٢٨) أ - بعد سريان احكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة احد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين العاملين في الوزارة او من خارجها ممن امضوا مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة في ممارسة التعليم. وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة والهيئة الادارية للفرع، المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك ما يلي :-

١ - تسلم قوائم بأسماء المعلمين العاملين في جهاز الوزارة من الجهة المختصة فيها وتثبت عضويتهم في النقابة.

٢ - قبول طلبات انتساب المعلمين العاملين في اي من المؤسسات التعليمية الاخرى المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والبت فيها.

ب - تمارس هذه اللجنة صلاحياتها لمدة لا تتجاوز تسعة اشهر من تاريخ تأليفها وتقوم خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة منها بدعوة الهيئة العامة لكل من الفروع والهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب ونائبه واعضاء المجلس وفقا لاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة (٢٩) لا تخل النقابة الا بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية او بقرار قضائي اذا خرجت النقابة عن اهدافها وتؤول اموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها الى الوزارة التي تتولى تصنيفها على ان يقتصر الانتفاع بحصيلة التصفية بالمعلمين الذين كانوا اعضاء في النقابة.

المادة (٣٠) لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة ونظام الاسكان للاعضاء.

المادة (٣١) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

د. عبداللطيف عربيات

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

معالي نائب رئيس المجلس: إذا سمح الزملاء ترفع الجلسة لفترة وجيزة لأن معالي رئيس المجلس وهناك استكمال لجدول الأعمال. ترفع الجلسة لمدة عشرة دقائق.

- وهنا رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق ثم عادت بعدها للانعقاد برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات رئيس المجلس -

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة. السيد الامين العام البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥. قرار اللجنة الادارية رقم ١٣ تاريخ

١٦/٣/١٩٩٣ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة الادارية، عفواً إذا سمح الاستاذ المقرر، اخواني اذا رأيتم ان الاقتراحات برغبة والشكاوى التي درستها اللجنة الادارية ان تحول حسب الاصول فترحبون وتستريحون، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ اذن الاقتراحات برغبة تحول للجنة الادارية وقرارات اللجنة الادارية تحول للحكومة، هل توافقون على ذلك؟ موافقة وشكراً لكم.

هكذا من الأشهر

السيد فؤاد الخلفات مقرر اللجنة  
الادارية : يا سيدي فيه مذيلات بالقرارات.

معالي رئيس المجلس : شكراً لكم.  
- وهذا هو نص القرار الذي قرر المجلس  
تحويله حسب الاصول -.

اللجنة الادارية  
لمجلس النواب

#### قرار رقم (١٣)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/٣/١٦ برئاسة  
سعادة السيد داود فوجق ، وبحضور مقررها سعادة السيد فؤاد الخلفات ، معالي السيد هشام  
الشراري ، سعادة الشيخ فيصل الجازي ، وتغيب بمعذرة سعادة السيد ذيب انيس .

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما  
يلي :-

١ - الاقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ١٩٩٣/٣/٤ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد  
الكوفحي ، بشأن صرف علاوة صعوبة عمل لمعلمي القسم الصناعي في وزارة التربية  
والتعليم .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم  
والاجابة عليه خلال اسبوع).

٢ - الشكوى رقم (٣٣٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/١ ، المقدمة للمجلس من المواطن عيسى خليل  
عقله ابودي ، بشأن تلوث البيئة المحلية لمدينة الفحيص بنبار ونفايات مصنع الاسمنت ،  
كما يشكل خطورة على الصحة العامة وكل مظاهر الحياة في المنطقة .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة والاجابة  
عليها خلال اسبوع).

٣ - الشكوى رقم (٣٨٨) تاريخ ١٩٩٣/٢/٦ ، المقدمة للمجلس من الطبيب عبدالقادر علي  
احمد زريقات ، بخصوص الاستغناء عن خدماته من الخدمات الطبية الملكية ، حيث  
انتسب للقوات المسلحة الاردنية بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢ وسرح منها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/١  
للاستغناء عن خدماته .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء وزير الدفاع والاجابة عليها  
خلال اسبوع).

٤ - الشكوى رقم (٥٦٨) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤ ، المقدمة للمجلس من المهندسين العاملين في  
المديريات والمؤسسات الحكومية ، بشأن تعديل درجات المهندسين خريجي ما قبل عام  
١٩٨٥ واودوا خدمة العلم في تلك الفترة .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال اسبوع).

٥ - الشكوى رقم (٦٠٢) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧ ، المقدمة للمجلس من رئيس نقابة تجار  
الاقمشة والنوفوتيه السيد صلاح امين حميدان بخصوص بعض الملاحظات حول القانون  
المؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٨٢ للمالكين والمستأجرين .

(تري اللجنة حفظ الاقتراح لعدم الاختصاص).

٦ - الشكوى رقم (٦٠٦) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٧ ، المقدمة للمجلس من رئيس نقابة اصحاب  
شركات ومكاتب تحليص ونقل البضائع السيد سليم جدعون ، بشأن اعتراض النقابة على  
تحويل الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري بالعقبة الى مساهمة عامة ، لذلك فالنقابة تطالب  
بايقاف اجراءات تحويل وتسجيل شركة مساهمة عامة تختص بقطاع النقل ودون ان يكون  
لها مساهمة فعلية في تأسيس هذه الشركة .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير النقل والاجابة  
عليها خلال اسبوع).

٧ - الشكوى رقم (٦١٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، المقدمة للمجلس من مجموعة من الملمات  
العاملات في القطاع الخاص لمدارس الشهيد عمر المختار / تلح العلي ، بخصوص قوانين  
المدسة فهي بين القوانين الليبية والاردنية وكذلك القائمين على ادارة تلك المدارس غير  
جديرين بادارتها حسب ما ورد في الشكوى المقدمة .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم  
والاجابة عليها خلال اسبوع).

٨ - الشكوى رقم (٦١٣) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، المقدمة للمجلس من المواطن نواف سالم  
القضاة ، بشأن نظام الخدمة المدنية للتقاعد يطلب ان يكون قانون جديد وان يكون احالة  
الموظفين في جميع اجهزة الدولة من لهم خدمة اربعة وعشرين سنة .

(تري اللجنة حفظ الشكوى لعدم الاختصاص).

٩ - الشكوى رقم (٦١٧) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨ ، المقدمة للمجلس من المواطنة نعمة  
عبدالرحمن مبيته ، بخصوص طلب تأشيرة دخول واقامة في الاردن لشقيقتها آمنه الموجودة  
في الكويت .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال اسبوع).



- ١٠ - الشكوى رقم (٦٢٠) تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٨، المقدمة للمجلس من الجمعية الوطنية لحماية المستهلك، بخصوص اعادة النظر في مشروع قانون ضريبة المبيعات. (ترى اللجنة حفظ الشكوى لعدم الاختصاص).
- ١١ - الشكوى رقم (٦٣٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/١، المقدمة للمجلس من المواطن سيد علي زيلاني اردني الجنسية من اصل باكستاني الذي حصل على الجنسية الاردنية عام ١٩٨٨ بعد اقامة دامت اربعين عاما يطلب منح ابنته «مريم وخديجة» الجنسية الاردنية. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ١٢ - الشكوى رقم (٦٣٩) تاريخ ١٩٩٣/٣/١، المقدمة للمجلس من معلمي مدرسة الشريف عبدالحمد شرف الصناعية، بشأن مطالبهم بصرف علاوة صعوبة العمل او علاوة امناء عهده. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ١٣ - الشكوى رقم (٦٤٦) تاريخ ١٩٩٣/٣/١، المقدمة للمجلس من بعض اعضاء مجلس بلدي الهاشمية / محافظة الزرقاء وهي شكوى ضد رئيس بلدية الهاشمية بسبب قيامه ببعض الاعمال غير المسؤولة. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ١٤ - الشكوى رقم (٦٦٧) تاريخ ١٩٩٣/٣/٣، والمقدمة للمجلس من سكان فح العسيكر / لواء المزار الجنوبي، بخصوص عمل مظلة لسقاية المياه لسكان المنطقة ولواشبههم. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير المياه والري والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ١٥ - الشكوى رقم (٦٧٧) تاريخ ١٩٩٣/٣/٤، المقدمة للمجلس من المواطن احمد مسدو، بخصوص انتهاء خدماته وآخرين من العمل في مؤسسة سكة حديد العقبة لبلوغهم سنين عاما. يطالبون بارجاعهم الى العمل. (ترى اللجنة حفظ الشكوى).
- ١٦ - الشكوى رقم (٦٨٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/٤، المقدمة للمجلس من المواطن نهار سلامه الدعجه، بخصوص قطع الاراضي ذات الأرقام ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، في حوض (٨) من منطقة المياله، طبريزور، بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١ قرر مجلس الوزراء بالموافقة على تفويض الجزء (ب) من القطعة (٨٢) من حوض (٨) بمبلغ (١٠٠)

هكذا من المأهول

- ١٧ - الشكوى رقم (٦٨٧) تاريخ ١٩٩٣/٣/٧، المقدمة للمجلس من مجموعة من اصحاب السيارات التي تعمل في قطاع النقل عنهم السيد احمد عبدالكريم ظاهر، بشأن ان يكون هناك قرار عادل وواضح في وضع رخص الفئة الخامسة من حيث الحمولة المخولة بقيادة السيارات التي تزيد عن ٦ طن. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الداخلية والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ١٨ - الشكوى رقم (٦٩٢) تاريخ ١٩٩٣/٣/٧، المقدمة للمجلس من المواطنين احمد محمد علي حمدان وسليمان محمد عبد القادر جرادات بشأن احالتهم الى التقاعد اعتبارا من ١٩٩٢/٨/١٥ من وزارة التربية والتعليم. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ١٩ - الشكوى رقم (٧٠٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/٧، المقدمة للمجلس من اعضاء هيئة التدريس في كلية الهندسة والتكنولوجيا في الجامعة الاردنية بخصوص قرار مجلس التعليم العالي الذي يقضي بزيادة علاوة التخصص لاعضاء هيئة التدريس في معظم كليات الجامعات الاردنية الرسمية مستثنيا بذلك اعضاء هيئة التدريس في كليات الهندسة. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير التعليم العالي والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ٢٠ - الشكوى رقم (٧١٠) تاريخ ١٩٩٣/٣/٨، المقدمة للمجلس من السيد عصام عبدالله لافي الشمايلة بخصوص منح موظفي المؤسسات العامة قبل تاريخ ١٩٨٨/١/١ الحوافز التشجيعية التي نص عليها نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨ والذين طلبوا التحويل من نظام المؤسسات الى نظام الخدمة المدنية فئة رابعة وهم اساسا مؤهلين علميا. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى سيادة رئيس الوزراء والاجابة عليها خلال اسبوع).
- ٢١ - الشكوى رقم (٧٦٥) تاريخ ١٩٩٣/٣/١٦، المقدمة للمجلس من المواطنة سناء تادرس، بخصوص فصلها من العمل في شركة الفنادق والسياحة الاردنية الشركة المالكة لفندق الأردن.

(تري اللجنة جواز النظر وإحالتها الى معالي وزير العمل والاجابة عليها خلال اسبوع).  
كما استعرضت اللجنة الشكاوى والاقتراحات برغبة المحالة الى الحكومة فتبين ان هناك  
تأخير في الاجابة على هذه الشكاوى والاقتراحات برغبة من الحكومة موضحة كالآتي:-

الجهة	رقم الشكاوى	رقم الاقتراح برغبة	تاريخ الصادر	تاريخ الاجابة المقترض
سيادة رئيس الوزراء		١٨	٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧
سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية		٢٠	٩٣/٢/٢٥	٩٣/٣/١٠
معالي وزير الداخلية	٢٥٥		٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧
معالي وزير البريد والاتصالات	٢٦٥		٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧
معالي وزير الداخلية	٣٠٤		٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧
معالي وزير البريد والاتصالات	٣٢٦		٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧
سيادة رئيس الوزراء	٣٥٢		٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧
معالي وزير المالية	٣٥٣		٩٣/٢/١٧	٩٣/٣/١٧

ونرجو ان تلفت نظر المجلس الكريم الى هذا النوع من التنسيب الاداري في بعض اجهزة  
الحكومة ووزاراتها ممثلا بهذه اللامبالاة والاهمال لحقوق المواطنين والشعب ووجبة على الامة.

لذا ترى اللجنة التنسيب للمجلس الكريم مطالبة الجهات المعنية بالاجابة على الشكاوى  
والاقتراحات برغبة المتعلق بهم خلال اسبوع من تاريخه.  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦- تقرير لجنة التعيينات.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ فارس

النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي

الرئيس.

عندي اقتراح بأن نسمع تقرير لجنة  
التعيينات ثم يحدد موعد في جلسة الاحد  
القادم. لان التقرير طويل ويحتاج الى نقاش  
ونحن منذ الصباح في المجلس.

فاقتراحي المحدد ان نسمع تقرير اللجنة  
وان يحدد في موعد الجلسة قبل الاخيرة من عمر  
هذه الدورة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: سنفسح المجال  
للحديث حول هذا الموضوع بعد قراءة التقرير،  
ننتع للتقرير اولاً ولكم بعد ذلك ما تشاؤون.

استاذ عبد الكريم لم يحدث شيء حتى يصير  
مخالفة، اي نقطة نظام تتكلم عنها؟. اذا  
سمحت لم نبدأ بعد. فيه لجنة شكلت من  
المجلس والمقرر قدم لكم هذا التقرير، اسمعوا  
منه ثم تقرر ما تشاؤون. يقدم الان ومثلما طلب  
الاستاذ فارس بعد تلاوته سوف تقررون ما  
تشاؤون. تفضل استاذ دغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً معالي  
الرئيس.

نقطة النظام ارجو الرجوع الى نص المادة  
٣٥٥ من النظام الداخلي التي تنص على ان  
التقرير لا يتلى الا اذا وزع على الاعضاء قبل  
٢٤ ساعة من موعد الجلسة، واذا رأى  
المجلس أنه من الامور المستعجلة فيقرأ في  
الحال. اذن الرأي للمجلس يجب ان يطرح على  
التصويت، والا اذا قرىء التقرير فيفتح باب  
النقاش، هذا النظام.

معالي رئيس المجلس: شكراً، المادة  
واضحة، التقرير مكلفة به لجنة، اللجنة قدمت  
تقرير، التقرير يتلى من قبل مقرر اللجنة وليس  
لها أي مخالفة للنظام، وبعد ذلك المجلس يقرر  
ما يشاء. تفضل الاستاذ مقرر اللجنة.

الدكتور فوزي الطيمية مقرر لجنة  
التعيينات النيابية:

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة التعيينات النيابية

عقدت اللجنة اجتماعها الاول بتاريخ

١٩٩٣/٣/٧، في مكتب معالي رئيس مجلس  
النواب وحضور أصحاب السعادة التالية  
أسمائهم:-  
أنور الحديد، محمد المرعر، عبد الرحيم  
المكور، إبراهيم خريسات، محمد الدردور.  
تم خلاله انتخاب النائب أنور الحديد رئيساً  
للجنة.

كما اجتمعت اللجنة بتاريخ  
١٩٩٣/٣/٨، برئاسة سعادة النائب أنور  
الحديد وبحضور أصحاب السعادة السادة التالية  
أسمائهم:-

محمود المومل، محمد الدردور، محمد  
المرعر، الدكتور فوزي طيمية، إبراهيم  
خريسات، عبد الرحيم المكور.

وتغيب عن الاجتماع بدون معذرة كل  
من أصحاب السعادة التالية أسمائهم:-  
ليث شيبيلات، منصور مراد.

وفي بداية الاجتماع تم انتخاب الدكتور  
فوزي طيمية مقرر اللجنة.

وقد نوقش خلال هذا الاجتماع آلية عمل  
اللجنة وضرورة دعوة المختصين من الجهات  
الرسمية لحضور الاجتماع القادم، كما تم خلال  
الاجتماع الاطلاع على الكشوفات المقدمة من  
الحكومة الى المجلس، وتم تحديد موعد  
١٩٩٣/٣/١٠، اجتماعاً للجنة والذي عقد  
برئاسة سعادة النائب أنور الحديد وحضور  
أصحاب السعادة اعضاء اللجنة السادة التالية  
أسمائهم:-

الدكتور فوزي الطيمية - مقرر اللجنة،  
محمد المرعر، عبد الرحيم المكور، منصور

مراد، محمد الدردور.

وقد تغيب عن الاجتماع بمعذرة اصحاب السعادة السادة :-

ابراهيم خريسات، محمود الهويل، كما تغيب عن الاجتماع بدون معذرة السيد ليث شبيلات.

وحضر الاجتماع كل من السادة :-

الدكتور محمد ذنيبات رئيس ديوان الرقابة والتفتيش.

السيد خالد الردايدة أمين عام ديوان الخدمة المدنية.

الدكتور ناظم عارف عميد كلية الحقوق / الجامعة الاردنية.

الدكتور مصطفى العدوان مدير مديرية الدراسات والمعلومات / مجلس الامة.

الدكتور يوسف نصير رئيس دائرة الحاسب الآلي / الجمعية العلمية الملكية.

وقد نقّش خلال هذا الاجتماع مسألة التعيينات ودور كل من ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش للحد منها مستقبلاً.

كذلك اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٣، برئاسة سعادة النائب انور الحديّد وحضور اصحاب السعادة السادة اعضاء اللجنة التالية اسمائهم :-

الدكتور فوزي طعيمة - مقرر اللجنة، منصور مراد، محمد المعز، محمد الدردور.

وقد تغيب عن هذا الاجتماع بدون معذرة اصحاب السعادة التالية اسمائهم :-

محمود الهويل، ليث شبيلات، ابراهيم خريسات، عبدالرحيم العكور.

وقد تم خلال الاجتماع بحث مسألة التعيينات والتأكيد على ضرورة تحمل اللجنة لمسؤولياتها للوصول الى النتائج المرجوة وتكثيف الجهود وذلك بالرجوع الى الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية من اجل دراسة التعيينات التي تمت مخالفة للقواعد والاصول المتبعة في التعيين بحيث تقدم تقريرها للمجلس قبل انتهاء مدة هذه الدورة البرلمانية.

كذلك فقد اجتمعت لجنة متابعة التعيينات بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٣، برئاسة سعادة النائب انور الحديّد وحضور اصحاب السعادة التالية اسمائهم :-

فوزي الطعيمة - مقرر اللجنة، عبدالرحيم العكور، منصور مراد، محمد الدردور.

وحضر الاجتماع الدكتور مصطفى العدوان مدير مديرية الدراسات والمعلومات في مجلس الامة ونقّش خلال هذا الاجتماع التقرير النهائي الذي أعدته اللجنة ووافق عليه السادة الحضور، نقدمه فيما يلي لمجلسكم الكريم.

قرار اللجنة :-

تقدم لجنة التعيينات الثابتة وبناء على طلب لمجلسكم الكريم تقريرها هذا حول المخالفات الواردة عند التعيين في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، ونود بداية أن ننوه الى ما يصاحب مثل هذه المخالفات من تدمير عام وعلى مستوى الوطن ككل جراء عدم عدالة التعيين في تلك المؤسسات وما يصاحب هذه الظاهرة من تغليب للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة للامة وبالتالي ارتباط ذلك

ليس تهاوياً أو تقصيراً من ديوان الخدمة بل بسبب عدم وجود صلاحيات للديوان لنقض هذه التعيينات أو وقفها واكتفاء بالتالي بالشكوى تلو الشكوى من هذه التجاوزات التي غالباً ما تتم إما دون علمه أو موافقته أو حتى الإستئناس برأيه. بل لقد تعدت كثير من هذه المؤسسات تجاوز الأولوية في التعيين الى تعيين من لا توجد لهم طلبات إستخدام لدى الديوان.

كما لوحظ من خلال ردود فعل الديوان على التعيينات المخالفة أن العديد من هذه الوزارات والدوائر الرسمية قد عين شاغل الوظيفة من حملة مؤهلات لا تتناسب وطبيعة الوظيفة أو مع حاجة الوزارة أو الدائرة للشواغر الواردة في جدول التشكيلات. أضف الى ذلك خلوها من عدالة التوزيع لآبناء المناطق التي تتوفر فيها الشواغر مما يشكل إعتداء على عدالة التوظيف والإستخدام لآبناء المناطق الجغرافية التي تقع ضمنها هذه الشواغر والتي لها أحقية التعيين فيها.

ومما يلفت النظر أيضاً أن معظم هذه المخالفات قد وقعت في الوزارات المعنية بتقديم الخدمات مثل وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الأشغال العامة ووزارة الصحة والعديد من المؤسسات التابعة لكل منها. وهذا لا يعني بالتالي عدم مسؤولية وزارات ودوائر رسمية أخرى لم تفكر بالإسم لعدم توفر المعلومات حولها مثل وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية / الجمارك، وزارة الشباب، وزارة المياه والري، مجلس الامة ومؤسسات حكومية أخرى مثل الملكية الأردنية ومؤسسة الضمان

بظاهرة الفساد الاداري بأشكاله وعدم جدية برامج الاصلاح الاداري التي نادى بها مختلف الوزارات وهو ما يلقي بالتالي على السلطة التشريعية مثلة بمجلسكم الكريم مسؤولية جلى لمالجه ذلك وما يختم بالتالي ضرورة تعاون السلطة التنفيذية مثلة بسيادة رئيس الوزراء وديوان الحاسبة وديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش، ولا يفوت اللجنة بهذا الخصوص أن تنوه ببلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (٥) لسنة ١٩٩٣، بخصوص التعيين وتعبئة الشواغر لما يمكن لهذا البلاغ وهذا التوجه - ان فعل منطوقه - من ضمان لحقوق عامة.

ولا ينقص من قيمة هذا التقرير إقتصاره على وزارات ودوائر بعينها وليس كافة المؤسسات الحكومية، ولسنوات محددة وليس لجميع سنوات عمر هذا المجلس وذلك لأسباب غير خافية على مجلسكم الكريم سواء من حيث الصعوبات التي رافقت عملية ولادة هذه اللجنة وخروجها الى حيز الوجود، أو من حيث مدى توفر المعلومات وجدواها أو من حيث مدى التعاون الذي لاقته اللجنة في هذه الفترة الضيقة.

ومع ذلك فإن ما لفت نظر اللجنة بجلاء ووضوح لا ليس فيه من خلال الوثائق التي بين يديها هو قيام العديد من الوزارات والدوائر الرسمية بتعيين موظفين لديها على غير ما خصص لها في جداول تشكيلات الوظائف. كذلك تعيينها العديد منهم على حساب تخصصات مرصودة لديها مقننة لأغراض غير أغراض التوظيف كالأمانات والمشاريع وغيرها، ويتم جميع هذه التعيينات على غير علم ديوان الخدمة المدنية. بل أن الأمور تسير بهذا الاتجاه

هكذا من الأشهر



هكذا من الأشهر

الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني وغيرها من المؤسسات الرسمية والعامّة. ولا يعني هذا أيضاً عدم وجود أشكال أخرى من استغلال الوظيفة المتمثل في غياب عدالة توزيع الخدمات والمشاريع وخصها لمناطق ودوائر بعينها. وغني عن البيان أن هذه المخالفات عند حدوثها في دائرة بعينها أو أخرى يشكل إحراجاً وضغوطاً شخصية واجتماعية على آخرين في مناصب مشابهة - أو بدونها - مما يضر بمصلحة الملتزم منهم بالأسس والقواعد العامة ويجعله في نظر الآخرين من أصحاب الحاجات والحقوق عقبة في طريق تعيينهم وحتى للمستحقين منهم الذين لم يحالفهم الحظ بالتعيين بسبب عدم وجود سند رئيس يدعم تعيينهم في تلك الدائرة أو في غيرها.

إن هذه المخالفات العديدة قد وقعت خلافاً لما كفله الدستور الأردني من عدم تمييز للمواطنين على اختلاف منابهم وأصولهم ومخالفة لساير الأنظمة والقواعد والأسس المعمول بها سواء في قوانين الموازنة المتلاحقة أو في جداول التشكيلات والمخصصات المالية المرصودة أو في نظام الخدمة المدنية الذي يكفل لكل طالب وظيفة مؤهل حقّه في التعيين على أساس العدل في توزيع القرض لدى أجهزة الدولة المختلفة وهو أيضاً مخالفة لنوااميس المرحلة الديمقراطية التي أرسى قواعدها جلالة الملك الحسين المعظم والتي يتغنى بها كل مواطن ومسؤول سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية وضرورة احترام هذه المرحلة وعدم إفسادها.

كذلك فهو سلب لحق المواطن المستحق في ظل هذه الظروف الاقتصادية التي تعاني منها مما يجعل الهدف توفير سبل العيش الكريم للمواطن بتوفير العمل لمستحقه لا يتجاوز صاحب الحق إلى غيره لقاء منفعة شخصية توهماً أن من يوظف شخصاً بغير أسس أنه كسب في منطقة إنتخابية أو إرضاء لحزبه أو شللية لكنه بالتأكيد المكسب الذي يكون على حساب المواطن المستحق وبالتالي على حساب الوطن وأبنائه.

أخذين بعين الاعتبار ما تقدم من عدم تمكن اللجنة في ظل الظروف المذكورة من حصر جميع المخالفات وفي جميع المؤسسات وهي التي كانت تتمنى أن يتاح لها الوقت الكافي لمابعة كافة المخالفات في مختلف الدوائر الحكومية فإن اللجنة وحتى لا يقع عليها أي لوم بالتقصير نتيجة عدم تقديمها لتقريرها حول الموضوع خلال هذه الفترة إنتظاراً لمزيد من المعلومات فإنها تكتفي بأن تقدم للمجلس الكريم الجداول المرفقة التي تبين خلاصة ما توصلت اليه بهذا الخصوص ليس للمحاسبة على ما سبق أو نيش لدفاتر قديمة أو تصفية لحسابات شخصية بقدر ما هو للعبرة على أمل تجاوز هذه المحنة وأضرارها على الصالح العام، وذلك بنظائر الجهود الحثيرة لجميع المعنيين من السلطات التنفيذية والتشريعية.

أرثأت اللجنة أن تبوب معلوماتها حسب التصنيف التالي :-

ملاحظات	السنة	نص المخالفة	الوزارة
(٩٥) موظف على حساب الحزوات . (٩٦) موظف على حساب امانات التجمعات السكانية . (١٠) موظفين على حساب عوائد التنظيم . (٤) موظفين (عمل حساب المادة ٥٠٣) تخطيط مدن وقرى . (٥) موظفين (عمل حساب الاستراتيجيات الوطنية) . (٣٩) موظف على حساب المادة (١٠٣) من الموازنة العامة . (١٩٦) موظف وموظفة . (١٦) مهندسين ومهندسات (٦) من حلة بكالوريوس الحقوق والجنرال (١٦) من حلة الدبلوم (٧) من حلة الثانوية العامة (٣٧) موظف وموظفة . الجميع	٩٠/٨٩ ١٩٩٢	قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بتعيين موظفين على حساب امانات عسراء الى الحزوات لم يقدم اي منهم بطلب عمل الى ديوان الخدمة المدنية وليس لهم ترتيب حسب المحافظات والالية مع ملاحظة ان هذه التعيينات قد تمت دون ابلّغ او اصدار ديوان الخدمة المدنية حسب الاصول علم بأن (٣٩) موظفاً منهم عينوا كمهندسين فيما عدا الباقي اذنة وطابعين في وظائف خدمية اخرى .	وزارة الشؤون البلدية والقروية والية
		تعيين العديد من الموظفين سواء بشكل عقود أو مباحثات أو بمراتب مقطوعة خلافاً لاحكام : قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٢ . نظام التشكيلات لعام ١٩٩٢ .	

(٢٠) موظف وموظفة	١٩٩٢	نظام الخدمة المدنية رقم (١) لعام ١٩٨٨ . راسى وقواعد انشاء وتعيين الموظفين والصاحبة بقرار من رئاسة الوزراء .
(١٤٤) موظف على حساب صندوق المعونة . (٤٤) موظف على حساب امانات الطفولة . (٦) موظفين على حساب السنة الدولية للمساكين . (٤٩) موظف على حساب المشاريع الراسمالية . (٧) موظفين لم تدريج سميات وظائفهم بجداول التشكيلات وبعضهم يحملون مؤهلات علمية فوق الدراسة الثانوية .	١٩٩٠	قامت الوزارة بتعيين موظفين على حساب الامانات الموجودة لديها على بان هلم الامانات لها اهداف وظيفيات لم يكن من ضمنها تعيين موظفين وهي كما يلي : أ - حساب امانات الطفولة ب - حساب صندوق المعونة الوطنية ج - حساب السنة الدولية للمساكين د - حساب المشاريع الراسمالية ، ولم يثناس برأي ديوان الخدمة المدنية لجميع الوظائف

الشؤون البلدية  
والقروية / بئك  
تنمية المدن والقرى .  
وزارة التنمية  
الاجتماعية

## الجميع (٢٥٠) موظف وموظفة .

(١٨) موظف  
(١٧٨) موظف وموظفة تم تعيين العديد  
منهم على حساب صندوق المعونة الوطنية مع  
عدم توفر قيرد لمعطهم في سجلات ديوان  
الخدمة المدنية .

التي تدريج تحت هذا الباب وللشروط اصلا  
بطلب رئيس الوزراء بكتابته رقم  
١٩٩٠/٤/٢٣ تاريخ ٤٠٠٦/١/٥/٢١ .  
هـ - تعيينات لم تدريج سمياتها بجداول  
التشكيلات ولم يثناس برأي ديوان الخدمة  
المدنية عند تعيينهم علما بان بعضهم يحملون  
مؤهلات علمية .

- ١ - التعيينات تمت على حساب امانات  
الطفولة غير المخصصة لافراض التوظيف .
- ٢ - التعيينات تمت بحالمة لاسس وقواعد  
انشاء وتعيين الموظفين الصادر بموجب نظام  
الخدمة المدنية عند ملء الوظائف الشاغرة  
وكذلك بحالمة نظام التشكيلات للسنة المالية  
١٩٩٢ وذلك بتعيين موظفين على حساب  
وظائف الفئة الرابعة من الأشخاص الذين  
تطبق عليهم شروط التعيين في الفئات الثانية  
والثالثة الموحدة بنظام الخدمة المدنية .

٩٢/٩١	٣ - التعيينات مخالفة لأسس وقواعد انتقاء الموظفين التي جرت على كادر الوزارة او كادر صندوق العربة الوطنية مع علم مراعاة اذونات التعيين والشواغر المتوفرة.	وزارة السياحة / دائرة الآثار.
٩٢/٩١/٩٠	تم ملء الوظائف الشاغرة بتعيين موظفين كانوا يعملون في الدائرة بأجرة يومية خلافاً لأسس وقواعد انتقاء الموظفين للأجور الماسة ١٩٩١ وخلافاً لإحكام نظام التشكيلات.	وزارة العمل
١٩٩٠ ١٩٩١	توريد أسماء الأشخاص بالملات لانشغال الوظائف الشاغرة لدى وزارة الصحة خلافاً لإحكام نظام الخدمة المدنية المعمول بها.	وزارة الصحة

لم تتوفر قيم رقمية أو أعداد حول هذه المخالفات.

(٢٨) طبيب وطنية.

١٩٩٠ ١٩٩٢	(٤٦) موظف وموظفة.	وزارة الزراعة / الأراض الزراعية
١٩٩٠ ١٩٩١	(١٧) موظف وموظفة.	الانشغال العامة
١٩٩١ ١٩٩٢	(٣٣) موظف وموظفة. (١٩) موظف وموظفة.	الانشغال العامة / الإسكان والتطوير الحضري.

التعيين بشكل مخالف للأسس المعمول بها في نظام الخدمة المدنية ونظام تشكيلات الوظائف.

التعاقد مع موظفين وموظفات خلال العامين المذكورين دون الاستئناس برأي هيئات الخدمة المدنية.

١ - التعيين على حساب خصصات المشاريع الرسمية كذلك تعيين موظفين على حساب وظائف الفئة الرابعة من الذين تنطبق عليهم شروط التعيين في التعيين الثانية والثالثة المحددة بنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٨.

٢ - التعيين على حساب خصصات المشاريع الرسمية.



وزارة الاعلام مؤسسة الاداعسة والثقويون	١٩٩٠	١- التعيين على حساب تخصصات اخرى غير تلك المرموقة في الوزارة العامة خلافا لاسس وقواعد تعيين الموظفين في الوظائف الحكومية.	١٩٩٢	٢- تعيين موظفين على حساب اجور العمال والكافات خلافا للارباب الامورية المدرجة على جدول تشكيلات الوظائف وقانون الوزارة العامة لسنة ١٩٩٢.	١٩٩٢	٣- كذلك تعيين موظفين متقاعدين على حساب مادة الكافات مع الجمع بين الراتب التعاقدي خلافا لاحكام قانون التعاقد المدني والمسكري الساري المعمول.	٩٢/٩١	مؤسسة الموانء وسلطة اقليم المينة	١٩٩٠	١- موظف بمقود (١٠١) (٣٨) موظف ماولوات من مختلف الشهيادات العلمية بما فيها الشهيادات الجامعية. (١١٣) وظيفة.	١٩٩٠	مؤسسة الموانء تعيين (١٨٤) موظف وموظفة على حساب وظائف الفئة الرابعة. سلطة اقليم المينة
--	------	---	------	---	------	--	-------	-------------------------------------	------	--	------	--

تعين (هـ) موظفين على حساب وظائف الفئة الرابعة.	موظفين (و)	موظفين (ز)
وذلك بتعين موظفين على وظائف الفئة الرابعة من الذين تطبق عليهم شروط التعيين في الفئتين الثالثة والرابعة المحلدة بنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٨.	١٩٩٢	١٩٩٢
١ - التعيين دون التمتع مع دوران الخدمة المدنية.		
٢ - خالقة هذه التعيينات لاحكام قانون المزاوة العامة لعام ١٩٩٢ وذلك بتعيين على حسب المادة (٢/٢١٣) اجرد المحالين.		
٣ - تعين الموظفين على حساب وظائف الفئة الرابعة من الاشخاص الذين تطبق عليهم شروط التعيين في الفئة الثالثة والرابعة المحلدة بموجب نظام الخدمة المدنية.		
وزارة البريد والاتصالات و صندوق التوفير البريدي ومؤسسة المراسلات.		
وزارة المالية / ضريبة الدخل		

## الاستنتاجات :

أخدين بعين الاعتبار بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم ٥١ لسنة ١٩٩٣ ، وبسبب عدم توفر الكوادر المتخصصة لدى ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش على النحو الذي يمكنها من حصر وتدقيق جميع المخالفات المنوه عنها لدى مختلف الجهات الحكومية الخاضعة بنظام الخدمة المدنية، وللضرورة القصوى في منع مثل هذه المخالفات وحصرها ومخالفاتها فإن اللجنة تنمي على المجلس الكريم ضرورة الاقتراح للحكومة الموقرة للقيام بتنفيذ دور ديوان المحاسبة الذي بواسطته وعن طريق رؤساء المراقبات التابعة له في كافة الدوائر الحكومية يمكن القيام بالتفتيش والتدقيق والحصر لكافة المخالفات، وتقديم الكشف والمخالفات والمعلومات الاصولية عنها أولاً بأول لرئيس الوزراء ولديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش للتحقق من هذه التجاوزات وتصويبها، وتضمن تلك المخالفات لتقرير ديوان المحاسبة الذي يقدم لمجلس النواب في نهاية كل عام.

إن ذلك بالتحديد سيمنع لجوء البعض لاستغلال مناصبهم ومراكزهم لأغراض ومناافع شخصية تتمثل بتفضيل أبناء منطقة جغرافية أو دائرة انتخابية على أخرى من الوطن وأبنائه. أضفت الى ذلك جدوى أعمال وتفعيل أنظمة هذه الهيئات الرئيسية المشرفة على الوظائف العامة، والتي بالتالي سوف تثمر إيجابياً بالقدر الذي تضمن فيه كافة المؤسسات الحكومية القواعد والأسس التي تحكم إنشاء وتعيين

## الموظفين فيها.

كذلك فإن ربط التعيين بكافة أشكاله بديوان الخدمة المدنية سواء ما يتم منه بعقد أو بمقطوعة أو مياومة أو غيره ممن تنطبق عليهم شروط التعيين في الفئات الثانية والثالثة المحددة في نظام الخدمة المدنية، وهو ما يتم من خلاله تجاوز حقوق الآخرين، وخضوع ذلك لمساءلة الهيئات المعنية المذكورة سوف يعطينا من الوقوف تجاه الكثير من التجاوزات في المستقبل وحصر المسؤولية بجهة واحدة يسهل التدقيق والمراقبة عليها.

وعلى العكس من ذلك فإن تآكل جدوى الأنظمة والاحكام المعمول بها وطرق خرقها المتعددة من قبل المتنفذين في الدوائر الحكومية سيؤدي الى نتيجة حتمية واحدة هي فقدان المصداقية للهيئات ذات العلاقة أولاً هذا المجلس، وسينعكس ذلك أيضاً وبشكل سلبي على الجهات ذات الولاية على الوظيفة العامة من ديوان الخدمة المدنية الى ديوان الرقابة والتفتيش الى ديوان المحاسبة. وعليه فإن الالتزام بأسس وقواعد إنتقاء الموظفين في ملء الشواغر الوظيفية العامة والمراعاة الدقيقة لاحكام نظام الخدمة المدنية سيضمن لكل مواطن حقه في التعيين بعدالة مما سينعكس بالتالي إيجابياً علينا جميعاً نواباً وحكومة نعمل سوياً يبدأ بيد على خدمة وطننا ومواطننا لارساء قاعدة هامة من قواعد الديمقراطية وسيادة القانون. وعليه ترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم مطالبة الحكومة إعطاء كل من ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة صلاحية الاستمرار بمتابعة المخالفات التي لم تتمكن

اللجنة من الإطلاع عليها لحصرها والتوجه الجاد غير إنصاف من ظلم نتيجة هذه التجاوزات. كما تنمي اللجنة على الحكومة ممثلة بسيادة رئيس الوزراء محاسبة مرتكبي هذه المخالفات حتى لا يتكرر ذلك مستقبلاً.

والله من وراء القصد  
وشكراً معالي الرئيس.

لجنة التعيينات

معالي رئيس المجلس: كما تعلمون ايها الاخوة ان هذا الموضوع أساساً موضوع نقاش وتبادل الرأي بين الحكومة والمجلس حول موضوع معين وهو هذا الموضوع. والمراحل التي مرت بها هذه المسألة تعرفونها جميعاً. التقرير امامكم ومعرض على مجلسكم الكريم، والمجال مفتوح لأي تعليق أو سؤال أو تبادل أو إعطاء رأي معين. الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً معالي الرئيس.

واضح أنه أمامنا فقط جلسة واحدة الاحد القادم، هل بالامكان أن نؤجل مناقشة هذا الموضوع للجلسة القادمة أم لا؟ أنا أخشى أن نؤجل للجلسة القادمة ولا تتمكن من مناقشة هذا الموضوع الهام.

لذلك اذا كان هناك توجه لتثبيتها على الجلسة القادمة أنا أوافق على نقل الموضوع للجلسة القادمة، وإلا أطلب المناقشة الآن... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ما تبقى

من وقت للدورة تعلمونه جميعاً، يوم الاحد القادم ٢٨/٣ له جدول اعمال محدد. ما تبقى بعد يوم الاحد هو يوم الاثنين والثلاثاء من الشهر كله، هذا هو الوقت.

فالامر لكم، موضوع مناقشة وتبادل رأي، قبل الكثير في أسس التعيينات، والان موضوع التعيينات وتقرير اللجنة. فإن رغبت في الاستمرار فنحن على استعداد، ونعطي الدور للاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس.

أعود الى اقتراحي السابق في أن هذا موضوع مهم والتقرير ناقص، فأنل من اللجنة الموقرة أن تحاول إكمال تقريرها الى يوم الثلاثاء القادم، وأن تكون جلسة المناقشة يوم الثلاثاء. الاثنين موعد جلسة والاربعاء موعد جلسة وجلسة لمناقشة هذا الموضوع فقط يوم الثلاثاء.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد أنور الحدييد: الحقيقة اللجنة أخذت كل المعلومات من الجهات الرسمية ولم يبق لديها شيء، هذا كل ما قدم لها. فلا يوجد أي معلومات جديدة يمكن أن تعرض على الاخوة النواب، فنكتفي بما قدمناه في هذا التقرير... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: شكراً معالي الرئيس.

هكذا من الأشغال

الحقيقة كما تفضلت معاليك قبل قليل بأنه لم يبق سوى جلستان الاحد القادم وربما الاربعاء القادم. ولقد كان هناك بيان واضح لسيادة رئيس الوزراء وقرار اللجنة واضح والحقيقة يشكروا على هذا التقرير. وفي نهاية التقرير تقول اللجنة «وعليه ترى اللجنة من خلال مجلسكم الكريم إعطاء كل من ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة صلاحية الاستمرار بمتابعة المخالفات ... الخ».

فالحقيقة اني ارى ان ما جاءت به اللجنة ليس هناك داعي لأن من عيّن هو من أبناء الوطن، وقد يكون هناك مخالفات، لكن جميل جداً ان تلتزم الحكومة وتلتزم المؤسسات التي رأت اللجنة بذلك أن تراقب هذه المخالفات المستقبلية وتصحح ما أمكن إصلاحه.

لذلك انني أهيب بالزملاء الافاضل ان نكتفي بتقرير اللجنة لضيق الوقت ولا داعي لمناقشة قادمة. . . وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد الازايذة.

السيد محمد الازايذة: شكراً معالي الرئيس.

بداية أشكر اللجنة على التقرير ولو أنه جاء ناقصاً ولكن نسبة للوقت الذي أتيح لها فهو تقرير جيد، وكذلك فأني أقول بأن ذكر دوائر ووزارات بعضها في التقرير وعدم ذكر وزارات أخرى، يلاحظ فيها المواطنين أن هناك تجاوزات واضحة وواسعة فيها، هذا هو ظلم لمن ذكر ويجب أن يتركز على باقي الوزارات

والمؤسسات التي فيها تجاوزات واضحة وصارخة للعيان.

وقد تتعاون اللجنة خلال الاسبوع القادم مع ديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة في الحصول على المزيد من المعلومات للتجاوزات السابقة. وأقول بأن مضي وقت سنة أو سنتين على تجاوزات لا يعني ذلك أنها سقطت عن المحاسبة وعن المراقبة. وهذا مجلس من مهماته الاصيلية والحقيقية المحاسبة والمراقبة وايصال الحقوق الى اصحابها.

ولذلك أنا أدعو الى المضي بهذا الامر وأن تحصل اللجنة على مزيد من المعلومات، وأدعو الى تخصيص جلسة خاصة في الاسبوع القادم تكون يوم السبت أو يوم الثلاثاء لمناقشة هذا الامر الهام الذي يمس جميع قطاعات المجتمع، والذي يشكو الناس من جراء التجاوزات السابقة على حدودهم وارزاقهم ... وشكراً لكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً معالي الرئيس.

فقط تعليق بسيط على ما ذكره بعض الزملاء، اخواني التقرير ليس ناقص، التقرير تضمن كل المعلومات التي كانت متوفرة بين يدي أعضاء اللجنة.

لا اعرف اذا كان هناك معلومات حجبت عن اللجنة أو لم تقدم للجنة، لكنني أفترض حسن النية بأن الكتب المؤتقة حول المخالفات قدمت لنا. لو دخلنا في الملفات التي جاءت

الحكومة بها لهذا المجلس لاحتجنا عام أو عامين لاستخلاص النتائج المرجوة او التي يمكن ان نحقق غاية هذا المجلس. إنما تعاون معنا اخوة في الاجهزة الحكومية وقدموا لنا ملفات مؤتقة بالتواريخ والارقام حول تجاوزات حصلت، ولم تكن خاضعة لاجتهاد اعضاء اللجنة في الحكم على مخالفتها او عدم مخالفتها.

الذي اريد ان أقول ايها الاخوة ان المعالجة تكمن ضمن هذا التقرير، إذا استطاع المجلس اليوم التوصية للحكومة بأن تتضمن تقارير ديوان المحاسبة السنوية لهذا المجلس كل المخالفات والتجاوزات التي تحدث في هذا المجال لن يجرؤ أحد على مخالفة القوانين والانظمة، وسيأتي مجلس آخر يحاسب وزراء اليوم. . . وهكذا.

أنا أقول ان المهم ان نخرج باتفاق حول توصيات اللجنة، وليس المهم المحاسبة والشهير، المهم ان نخرج باقرار ما ورد في توصيات اللجنة وهذا هو مكسب المجلس. . . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو من الاخوة أن يلاحظوا إشارة رئيس اللجنة ومقررها إلى أن هذا عينة والقضية قضية مبدأ ولا نريد كشف إحصائي بكل القادم والداهب ولكن هذا باب للنقاش، تبادل الرأي، التوصية بشيء معين يمكن أن نحل مشكلة قائمة أو نمنع مشكلة قد تأتي مستقبلاً، هذا هو موضوع النقاش وهذا هو موضوع تبادل الرأي، الاستاذ حسني الشيبان.

الدكتور حسني الشيبان: شكراً معالي

الرئيس.

أولاً: - أرى أن من الضروري أن نناقش هذا الموضوع في هذه الجلسة، لكن واضح إن أي تأجيل أو تأخير لنناقش هذا التقرير معي ذلك تبيح للموضوع. لم يبق سوى جلسة معلنة حتى الآن ونحن مقبلين على عطلة عيد، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى حقيقة أوجه الشكر للجنة التي استطاعت أن تقدم لنا هذا التقرير بفترة قصيرة وبالطروف التي أشارت اليها. أوجه الشكر أيضاً لاجهزة دولتنا المؤتقة على رقابة التعيينات وديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة وجهاز الرقابة والتفتيش.

وواضح ان معظم المعلومات عن المخالفات الواردة في التقرير منبعا هذه الاجهزة، مما يطمئن ويؤثر على وجود عين رقيب على عدالة عمل الاجهزة الادارية الاخرى فيما يختص بالتعيينات. من الواضح ايضاً، وأنا أوافق الاستاذ محمد عضوب الزين أن ليس من المقصود أن نهي عمل الذين عينوا في هذه الوظائف فهم من أبناء هذا الوطن واكتسبوا الان حقوق مكتسبة.

لكنني اعتقد أن من الضروري أولاً أن نوافق اللجنة على مقترحاتها بقرار جماعي من هذا المجلس، أرجو الاخوة النواب أن يوافقوا عليه، وأنا أضيف على مقترحات اللجنة مقترحين اثنين. نشر التقرير كاملاً في كافة وسائل الاعلام ليطلع شعبنا على مضمونه، وإنطلاقاً من حقيقة أنه لا يجوز لنا أن نتحدث عن وحدة وطنية وعدالة ومساواة ونحن ممثلون

هكذا من الأشهر



هكذا من الأشغال

للشعب ونقارن أعمال بحاسب عليها القانون ضد العدالة والمساواة، لا يجوز أن نستمر بهذا، هذا تضليل لشعبنا.

انني أرى كمفتش أخير أن مجال المسؤولين عن ارتكاب هذه المخالفات الى القضاء عملاً بأعمال مؤسساتنا القضائية، هذه مخالفات للدستور، هذه مخالفات للقانون، أرى بإحالة من قارفوها الى القضاء وأرجو الموافقة على ذلك . . شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، أرجو من الاخوان إبداء الرأي في موضوع أن نناقشة أولاً نناقش حتى نخلص منها إذا أقرتم النقاش في هذه الجلسة فلنفتح الباب للجميع. الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس. أوجه الشكر لهذه اللجنة التي بدأت أعمالها متأخرة جداً وقامت بجهد المقل بما عليه عليه الواجب، ونحن نتمنى على كل لجنة تشكل أن تقوم بمثل هذا الجهد.

التقرير الحقيقة لا يعطي الصورة كاملة وإنما يعطي صورة مختصرة جداً، ونجد لو كانت هذه الصورة كاملة. في الحقيقة أنا أرى أن يوكل الى ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة أن يستكملوا هذا التقرير ويعطونا صورة كاملة، أو يتركزوا للمجلس القادم، فكل مجلس يأتي هو يكمل المجلس الذي قبله.

وانسا أرى أن أختصت الاسس

الصحيحة وكانت كل التعيينات تحت رقابة ديوان الخدمة المدنية وديوان الرقابة والتفتيش وديوان المحاسبة لن يجرؤ أحد في المستقبل أن يتناقض مع التعليمات أو أن يعين بغير حق وبغير تكافؤ الفرص.

أنا أرى الحقيقة أن هذا الوقت غير كافي للمناقشة، عندنا معلومات ايضاً اضافية، قدمنا بعض الاسئلة للحكومة ولم تجب عليها، هناك تجاوزات في مجلس النواب حتى وأناس عينوا بغير حق.

لذلك أرى أن يُبطل تعيين كل من عين بغير القاعدة الصحيحة . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: أنا أقول نحدد موعداً آخر للنقاش.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: يجب أن ينصب الحديث حول تحديد موعد للنقاش، لأنه أعتقد أنه من المستحيل أن يتم نقاش هذا الموضوع في هذه الجلسة والا لبقينا هنا الى الافطار. فنتفق على ذلك أو نصوت معالي الرئيس على هذا الموضوع، واقترح يوم الاثنين القادم . . وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، فيه اقتراح وثنية، من يرى أن نستمر بالنقاش الان؟ أن نستمر بالنقاش وننتهي هذا الموضوع هذا اليوم، من يرى ذلك؟

السيد الامين العام: «١٣» من «٤٦».

معالي رئيس المجلس: «١٣» من «٤٦»، إذن الغالبية ترى تأجيله الى موعد آخر. تحدد الجلسة يوم الاثنين القادم إن شاء الله. السيد الامين العام: ٧ - ما يجد من أعمال . . لاشيء.

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. معالي رئيس المجلس: ترفع الى مساء الاحد القادم بعد العيد الساعة الرابعة مساءً وكل عام وأنتم بخير.

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عربيات

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي